


مقالات فِرقة الكرّامية
(عرض ونقد)

د. أبوزيد بن محمد مكي

أكاديمي سعودي - أستاذ مشارك، كلية الدعوة
وأصول الدين بجامعة أم القرى



ملخص البحث

عنوان البحث: مقالات فِرقة الكرَّامية: عرض ونقد، ويتألف من ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول يتحدث عن أئمة الكرَّامية، والمبحث الثاني عرض ونقد لمقالات الكرَّامية: في الصفات، وفي الأنبياء والرسل، وفي القضاء والقدر، وفي حقيقة الإيمان، وفي الإمامة العظمى، وأما المبحث الثالث فهو لمعالجة التهمة بالصلة بين الكرَّامية والسلفية، في باب الصفات، وفي التفريق بين الرسول والمرسل.

وقد انتهى البحث إلى نتائج عدة؛ من أهمها:

١-أن فرقة الكرامية تنسب إلى محمد بن كرَّام؛ وقد اشتهرت بقولها بأن الله جسم لا كالأجسام، وأن الإيمان هو التصديق باللسان، وأن المنافق مؤمن في الدنيا، مخلد في النار في الآخرة.

٢-أن قول الكرَّامية بأن الله جسم لا كالأجسام؛ قول مبتدع، وإن أرادوا به معنى صحيحاً بأن الله قائم بذاته.

٣-تثبت الكرَّامية صفة الاستواء على العرش لله تعالى، ولكنهم وقعوا في التكييف؛ تارة بذكر المماسة والملاقاة، وتارة بالقول بالبعد المتناهي أو القول بالبعد اللا متناهي عند بعضهم، والواجب الاقتصار على إثبات الاستواء من غير تمثيل أو تكييف.

٤-تثبت الكرَّامية صفات الله الذاتية بدون تمثيل.

٥-تقول الكرَّامية -بناءً على مذهبهم المضطرب في صفات الله الفعلية- بأنَّ الله صار متكلماً بعد أن لم يكن، ويسمون صفة الكلام بالقول، ويمنعون تجدد آحاد القول؛ منعاً لتعاقب الحوادث في ذات الله.

٧-جمعت الكرَّامية في مسائل القدر بين موافقة الأشعرية بالقول بالكسب، وبين المعتزلة في القول بالتحسين والتقبيح العقليين، وترتيب الثواب والعقاب على ذلك.

٨-لا صلة البتة بين مذهب السلف -سواء المتقدمين أو المتأخرين- وبين مذهب الكرَّامية في الصفات، فموافقة الكرَّامية للسلف في إثبات الوارد؛ يُمدحون عليه، وإثباتهم لغير الوارد، أو الوقوع في التكييف والتمثيل؛ يُذمون عليه.

٩-للكرَّامية قول غريب في التفريق بين الرسول والمرسل؛ يقولون إنَّ الرسول نبي ورسول قبل أن يوحى إليه، وإذا أوحي إليه صار مُرسلاً؛ أي: إضافة إلى كونه رسولاً، فإذا مات لم يعد مُرسلاً، وبقي رسولاً فحسب.

١٠-لا صلة البتة بين شناعة الكرَّامية في التفريق بين الرسول والمُرسل، وبين مذهب السلف في عدم شدِّ الرحال لزيارة القبور عموماً، ومنها قبر النبي ﷺ، وكل المسائل الممنوعة في الشرع: كدعاء النبي ﷺ، والنذر، والاستعاذة، والاستغاثة به بعد موته؛ إنما مُنعت لحكم الشرع، لا لاعتقاد زوال الرسالة عن رسولنا ﷺ بعد موته، فكل هذه التهم إنَّما هي من أجل التنفير عن المذهب الحق -والله المستعان-.

هذا وأسأل الله تعالى أن يكون هذا البحث صوابًا محقّقًا للفائدة المرجوة، خالصًا لوجه الله، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

د. أبو زيد بن محمد مكي

am687671@hotmail.com



The Doctrines of the Karramiyyah Sect (a presentation and critique)

Dr. Abu Zayd bin Muhammad Makki.

Saudi Academic, Associate Professor at the College of Da'wah and Usul ud-Din in Umm al-Qura University

Abstract

The research contains three chapters with subchapters.

The first chapter is about the imams of Karramiyyah.

The second chapter is a presentation and critique of Karramiyyah's doctrines, regarding: the attributes, the prophets and messengers, predestination, the true essence of *Iman*, and the great *Imamate*.

The third chapter dealt with the accusation regarding the connection between Karramiyyah and Salafism in their belief in the attributes and how they differed between the two words *Rasol* and *Mursal*.

The research reached many results, from the most important of them are:

1. That the Karramiyyah sect is attributed to Muhammad bin Karram, and it became famous for saying that Allah had a body that does not resemble other bodies and that *Iman* is only a confirmation of faith with the tongue, so the hypocrite is a believer in this world, but will be in Hellfire for ever in

the next life.

2. The saying of the Karramiyyah that Allah is a body that does not resemble other bodies is an innovation, even though they intended a correct meaning, which is that Allah is self-sufficient.

3. The Karramiyyah confirmed the attribute that Allah ascended over the throne, but they fell into *Takyif* , so sometimes they mention that he touches the throne and sometimes they mention finite distance and others mention infinite distance. That which is obligatory in this issue is to confirm the attribute of ascension without *Tamthil* nor *Takyif*.

4. The Karramiyyah confirms Allah's attribute related to His essence without *Tamthil*.

5. The Karramiyyah states – in accordance to their confused doctrine in Allah's attributes related to His actions – that Allah started to speak after not speaking, and they gave the attribute *Kalam* the name *Qawl*. They prevent a renewal of single sayings, in an attempt to prevent a succession of happenings in Allah's essence.

6. The Karramiyyah combined regarding the issues of predestination between agreeing with the Ash'arites in their doctrine of *al-Kasb* and the Mu'tazilites in their doctrine of intellectual *Tahsin* and *Taqbih* and that reward and punishment happens in accordance to it.

7. There is no connection at all between the doctrine of the *Salaf* – whether the previous followers or the later ones – and the doctrine of *Karramiyyah* regarding the attributes. The

Karramiyyah agreed with the *Salaf* in confirming the attributes mentioned in the texts, and they should be praised for that. However, they also confirmed attributes that has not been mentioned in the texts and they fell into *Takyif* and *Tamthil*, and they should be dispraised for that.

8. The Karramiyyah has a strange saying when they differ between *Rasul* and *Mursal*. They say that the *Rasul* is a prophet and a messenger before the revelation comes to him, and when the revelation comes to him he become a *Mursal*. That is an addition to him being a messenger. If he dies, he will not become a *Mursal* anymore and is only a *Rasul*.

9. There is no connection at all between the abomination of the Karramiyyah when they differ between a Rasul and a Mursal, and the doctrine of the Salaf when they say it's not allowed to travel for the intent to visit graves in general, and from the graves is the grave of the prophet ﷺ. As well as all other forbidden issues in the religion like invoking the prophet ﷺ, giving oaths to him and seeking refugee and asking him for help in needs after his death. These issues became prohibited because of the ruling of the Shari'ah, not because of the belief that the messenger ﷺ is not a messenger after his death. All of these accusations are only made to frighten people away from the true doctrine – and we seek help from Allah –.

I ask Allah that the content of this research was correct, that it lead to the benefit that was expected and that it was sincere for Allah's face. May Allah exalt and send peace to Muhammad and his family.

المقدمة

إنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ.

أمَّا بعد؛ فإنَّ فِرقة الكرَّامية فِرقة بائدة، لكنَّ مقالاتها العقدية تحتاج إلى دراسة لسببين:

السبب الأول: لتحرير مقالاتها؛ وتحرير مقالات أُضيفت إليها لم تقل بها، ومقالات نسبت إليها بصورة مشوَّهة لم تقل بها على تلك الصورة، فما زالت مقالات الكرَّامية بحاجة إلى دراسة وتدقيق لإصدار الأحكام الصحيحة عليها، وعلى القائلين بها.

السبب الثاني: -وهو الأهم-؛ أنَّ هناك بعض كُتّاب الفِرق في العصور المتأخرة كالكوثري، والنشار، وغيرهما، يتهم أتباع المنهج السلفي المتأخرين كابن تيمية، وابن القيم -رحمهما الله-، وفي عصرنا الحاضر: محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ بأن سلفهم هم الكرَّامية، وليس رسول الله ﷺ، ولا الصحابة الكرام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ولا أئمة القرون الثلاثة المفضلة -رحمهم الله-، وإنما هم امتداد لِفرقة الكرَّامية؛ لا سيما في باب الصفات، وباب توحيد الألوهية، وأحكام زيارة القبور، والتوسل، ونحو ذلك من المباحث؛ فيحتاج الأمر عند دراسة مقالات الكرَّامية إلى بيان موقف

السلف من تلك المقالات؛ موافقةً أو مخالفةً، ويحتاج الأمر إلى نقد تلك التهم الموجهة لأتباع المنهج السلفي.

فمن هنا أحببت الكتابة في هذا الموضوع، وجعلته بعنوان: (مقالات فِرقة الكرَّامية: عرض ونقد)؛ مستعيناً بالله تعالى، فقسمت الموضوع إلى ثلاثة مباحث بمطالبها؛ وفق الخطة التالية:

- المبحث الأول: أئمة الكرَّامية.
- المبحث الثاني: عقائد الكرَّامية.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: عقيدة الكرَّامية في الصفات.

المطلب الثاني: عقيدة الكرَّامية في الأنبياء والرسل.

المطلب الثالث: عقيدة الكرَّامية في القضاء والقدر.

المطلب الرابع: عقيدة الكرَّامية في حقيقة الإيمان.

المطلب الخامس: عقيدة الكرَّامية في الإمامة العظمى.

- المبحث الثالث: التهمة بالصلة بين الكرَّامية والسلفية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التهمة بالصلة في باب الصفات.

المطلب الثاني: التهمة بالصلة في التفريق بين الرسول والمرسل.

المبحث الأول
أئمة الكرَّامية

❁ أولاً: محمد بن كرَّام:

١. محمد بن كرَّام بن عِراق بن حَزابة بن البراء، أبو عبد الله السجستاني، شيخ الطائفة المعروفة بالكرَّامية[١].

٢. ولد بسجستان، ونشأ بخراسان، وجاور بمكة خمس سنوات، وقضى آخر حياته في بيت المقدس، وكانت وفاته عام (٢٥٥هـ)[٢]، وهو مؤسس فرقة الكرَّامية، وإليه تُنسب[٣].

٣. ذكر كثير من المؤرخين زهد ابن كرّام وعبادته التي ينحو فيها نحو المتصوفة:

يقول فيه الصفدي: "وكان ملبوسه مَسْك ضأن مدبوغ غير مخيط، وعلى رأسه قلنسوة بيضاء، وقد نصب له دكان لَبِن، ويطرح له قطعة فرو، فيجلس عليها، ويعظ ويذكر ويحدث"[٤].

---

(١) انظر: مختصر تاريخ دمشق (٢٣/ ١٧٨).

(٢) انظر: اللباب لابن الأثير (٢/ ٢٤٧)، ومختصر تاريخ دمشق (٢٣/ ١٧٨)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٥٢٣) والعبر (١/ ٣٦٦) والأعلام (٧/ ١٤).

(٣) انظر: نشأة الفكر (١/ ٢٩٧).

(٤) الوافي بالوفيات (٤/ ٢٦٥).

وقد أظهر الزهد والتقشف، وكان عابداً، وله أتباع يعدون بالألوف تابعوه على التقشف والعبادة، وكانت لهم أربطة للعبادة[١].

ويقول فيه الذهبي: "كان من عُبّاد المرجئة"[٢].

٤. لقد أدخل العابد محمد بن كرَّام نفسه في علم الكلام؛ فلم يحسنه، فأتى بمذهب مبتدع في الصفات وفي الإيمان، نسب إليه، وسمِّي ذلك المذهب بمذهب الكرَّامية، ويقال لمن تابعه عليه: كرَّامي، كما ذكر ذلك ابن الأثير في اللباب[٣].

يقول فيه ابن الجوزي: "فلا هو سكت سكوت الزاهدين، ولا تفلق بكلام المتكلمين"[٤].

ويقول فيه الذهبي: "محمد بن كرَّام السجستاني المبتدع، شيخ الكرامية"[٥].

ويقول فيه ابن حجر: "العابد، المتكلم، شيخ الكرَّامية"[٦].

٥. جمع أرذل ما في المذاهب وكوَّن منها مذهبًا له، فرمي بالتشبيه

---

(١) انظر: اللباب لابن الأثير (٢/ ٢٤٧)، ومختصر تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٣/ ١٧٨)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٥٢٣)، والعبر (١/ ٣٦٦)، والمنتظم لابن الجوزي (١٢/ ٩٧).

(٢) العِبر؛ للذهبي (١/ ٣٦٦).

(٣) انظر: (٢/ ٢٤٧).

(٤) المنتظم (١٢/ ٩٧).

(٥) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٢٣).

(٦) لسان الميزان (٦/ ٤٧٨).

والتجسيم، وكان يجالس الوضّاعين، ويأخذ عنهم الأحاديث المكذوبة، فلعله كان يظن صحة ما فيها، وأدخل نفسه في علم الكلام، فحاول التوفيق بين الأحاديث المكذوبة وبين العقل -أعني: قواعد علم الكلام-، فلم يبق على مذهب أهل الحديث، ولم يتوجه إلى مذهب المعتزلة والأشاعرة؛ فخرج بمذهب خاص به.

وكذلك كوَّن له مذهباً خاصاً في الإيمان، وجعله عبارة عن نطق باللسان فحسب، فجمع بين العبادة والقول بالإرجاء، فعدَّه الذهبي من عُبَّاد المرجئة كما تقدم ذلك عنه.

قال فيه ابن حجر -في لسان الميزان-: "ساقط الحديث على بدعته، أكثر عن أحمد الجويباري، ومحمد بن تميم السعدي، وكانا كذَّابَين.

وقال ابن حبان: خُذِل حتى التقط من المذاهب أرداها، ومن الأحاديث أوهاها.

وقال أبو العباس السرَّاج: شهدت البخاري، ودُفع إليه كتاب من ابن كرّام يسأله عن أحاديث منها: الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً: (الإيمان لا يزيد ولا ينقص)؛ فكتب أبو عبد الله على ظهر كتابه: من حدَّث بهذا استوجب الضرب الشديد، والحبس الطويل.

وقال ابن حبان: جعل ابن كرّام الإيمان قولاً بلا معرفة.

وقال ابن حزم: قال ابن كرّام: الإيمان قول باللسان، وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن.

قلت -أي: ابن حجر-: هذا منافق محض، في الدرك الأسفل من النار قطعـًا، فأيش ينفع ابن كرّام أن يسميه مؤمنـًا. ومن بدع الكرامية قولهم في المعبود: إنه جسم لا كالأجسام"[١].

٦. ذكر الشهرستاني أن محمود بن سبكتكين السلطان[٢] كان مناصراً لابن كرام، وقد حَرَّضه على صب البلاء على أصحاب الحديث والشيعة[٣]؛ وهذا الكلام غير صحيح من ناحيتين:

الأولى: لم يدرك ابنُ سبكتكين ابن كرّام، وإنما أدرك ابن الهيصم، وهو الذي كان يناظر في مجلسه[٤].

وقد تقدم في ذكر وفاة ابن كرّام أنها كانت في عام (٢٥٥هـ)، وأما ابن سبكتكين فولد عام (٣٦١هـ)[٥]؛ فكيف يقوم بنصرته على خصومه؟!

الثانية: غير صحيح أن ابن سبكتكين كان حربـًا على أهل الحديث، فالمعروف والمشهور عنه محبة أهل السنة والجماعة، ونصرته لمذهبهم،

(١) لسان الميزان (٦/ ٤٧٨)، وانظر: المجروحين لابن حبان (٢/ ٣٠٦).

(٢) ابن سبكتكين: هو السلطان محمود بن سبكتكين الغزنوي، فاتح الهند، ويلقب بيمين الدولة في عهد القادر بالله العباسي، ولد عام ٣٦١هـ، وكانت وفاته عام ٤٢١هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٨٣ - ٤٩٥)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٧٤، ٣٧٥)، والأعلام (٧/ ١٧١).

(٣) انظر: الملل والنحل (١/ ٣١)، ونشأة الفكر (١/ ٢٩٧).

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥٣).

(٥) انظر: وفيات الأعيان (٥/ ١٧٥).

بل أخذ العقيدة الموضحة لمذهب أهل السنة والجماعة -التي أرسل بها القادر بالله، الخليفة العباسي له- وقام بإعلانها للناس[١].

وأما فيما يتعلق بحربه الشيعة فهذا صحيح ثابت، فقد جاهد ابن سبكتكين أهل الكفر والشرك في الهند وغيرها، كما جاهد أهل البدع من الإسماعيلية والقرامطة والشيعة، نسأل الله تعالى أن يتقبل منه، وأن يرفع درجته، ويثقل موازينه.

ولذلك؛ فاتهامه بأنه كان كرَّامياً قول باطل، اتهمه به بعض الأشاعرة عندما أثبت صفة الاستواء لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، واتهم بالتجهم على إثر المناظرة في مجلسه بين ابن الهيصم وبين ابن فورك، فتابع الأشاعرة على ذلك بعض أهل العلم السابقين كابن كثير، وتردد الذهبي في ذلك، وحكاها بصيغة التضعيف[٢].

وأمَّا الذي ذكر بعض أهل العلم المحققين بأنه كان كرَّامياً فهو والده سبكتكين، وأمَّا هو فلم يذكر عنه إلا ولعه بأهل الحديث، ونصرة السُّنة، ذكر ذلك الذهبي في السير، وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب[٣].

يقول ابن الجوزي في هبة الله بن الحسن الطبري: "وفي سنة ثمان وأربعمائة استتاب القادر بالله أمير المؤمنين فقهاء المعتزلة الحنفية، فأظهروا

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٩٢).

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٢/ ٣٥)، والسير (١٧/ ٤٩٢).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٨٤)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٧٤).

الرجوع، وتبرؤوا من الاعتزال، ثم نهاهم عن الكلام والتدريس والمناظرة في الاعتزال والرفض والمقالات المخالفة للإسلام، وأخذ خطوطهم بذلك، وأنهم متى ما خالفوا حلَّ بهم من النكال والعقوبة ما يتعظ به أمثالهم، وامتثل يمين الدولة وأمين الملة أبو القاسم محمود أمرَ أمير المؤمنين، واستن بسنته في أعماله التي استخلفه عليها من خراسان وغيرها في قتل المعتزلة والرافضة والإسماعيلية والقرامطة والجهمية والمشبّهة، وصلبهم وحبسهم ونفاهم، وأمر بلعنهم على منابر المسلمين، وإبعاد كل طائفة من أهل البدع، وطردهم عن ديارهم، وصار ذلك سنة في الإسلام"[1].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عن ابن سبكتكين عدة أمور:**

الأمر الأول: أنه أظهر لعنة أهل البدع على المنابر، وأظهر السنة.

الأمر الثاني: أنه تناظر عنده ابن الهيصم وابن فورك في مسألة العلو؛ فرأى قوة كلام ابن الهيصم فرجح ذلك.

- **أقول**: فلعل مثل هذه المناظرة، ونصرة ابن سبكتكين لابن الهيصم، جعلت بعض أهل العلم من السابقين والمعاصرين يتهم ابن سبكتكين بأنه على مذهب الكرَّامية.

الأمر الثالث: أنه تناظر عنده فقهاء الحديث من أصحاب الشافعي وغيرهم، وفقهاء الرأي؛ فرأى قوة مذهب أهل الحديث فرجحه.

---

(١) المنتظم (١٥/ ١٢٦).

الأمر الرابع: أن العقيدة التي كتبت للخليفة القادر بالله، التي جمع الناس عليها، وأقرتها طوائف أهل السنة، وتابعه ابن سبكتكين في نشرها بين الناس، هي عقيدة أهل الحديث، بلا شك.

ومما فيها: "كان ربنا وحده، ولا شيء معه، ولا مكان يحويه، فخلق كل شيء بقدرته، وخلق العرش، لا لحاجة إليه، فاستوى عليه استواء استقرار، كيف شاء وأراد، لا استقرار راحة كما يستريح الخلق، وهو يدبر السماوات والأرض ويدبر ما فيه.."(١).

ولهذا؛ فيمكن للباحث أن يجزم بلا تردد بأن ابن سبكتكين رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان على مذهب أهل السنة والجماعة، آخذاً بالحديث والأثر، بريئاً من مذاهب المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة والكرَّامية، وكان حرباً عليهم وعلى الرافضة، كما أنه كان حرباً على أهل الكفر والشرك من أهل الهند وغيرهم.

والذي يهمنا في هذا المبحث هو ما يتعلق بابن كرَّام وعلاقته بابن سبكتكين؛ فنخرج بما يلي:

أ- ابن كرّام توفي قبل ولادة ابن سبكتكين؛ فليس ابن كرّام شيخاً له.

ب- ابن الهيصم كان كرَّامياً، وكان يناظر في مجلس ابن سبكتكين؛ فناظر ابن فورك في مسألة العلو، فرجح ابن سبكتكين قول ابن الهيصم؛ لكنه لم يكن كرَّامياً، لأنه إنما عرف بترجيح مذهب أهل الحديث ونصرته كما تقدم، والله أعلم.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥٣، ٢٥٤).

❁ ثانياً: محمد بن الهيصم؛ (المتوفى عام ٤٨٨هـ):

١. هو: أَبو عبد الله محمد بن الهيصم الكرَّامي؛ شيخ الكرَّامية وعالمهم فِي وقته، وَهُوَ الَّذِي ناظره ابن فورك بِحَضْرَة السُّلْطَان مَحْمُود بن سبكتكين، وَلَيْسَ للكرَّامية مثله فِي الْكَلَام وَالنَّظَر، وَكَانَ فِي زَمَانه رَأس طائفته[١].

٢. له مؤلفات في مسائل العقيدة، ذكر منها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابين: كتاب "جمل الكلام في أصول الدين"، ونقل منه ما ذكره من جمل الكلام في القرآن، وذكر أنها مبنية على خمسة فصول[٢].

والكتاب الثاني في مسائل الأسماء والأحكام، ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه وقف عليه، ووجد تصريحه فيه بأن الإيمان هو قول اللسان فقط[٣].

٣. أثبت -كسائر الكرامية- أن الله عالم بعلم، وقادر بقدرة، وحي بحياة، وشاء بمشيئة، وهذه الصفات جميعها قديمة أزلية. ذكر ذلك الشهرستاني في الملل والنحل، وقال: "وربما زادوا السمع والبصر، كما أثبته الأشعري"[٤]، ثم قال في فرق الكرَّامية: "وأقربهم الهيصمية"[٥].

وقال: "وقد اجتهد ابن الهيصم في إرمام مقالة أبي عبد الله في كل مسألة؛ حتى ردها من المحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء"[٦].

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات (٥/ ١١٣،١١٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٤،١٨٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (١٣/ ٥٨).

(٤) الملل والنحل (١/ ١١٢).

(٥)المصدر السابق (١/ ١٠٨).

(٦)المصدر السابق (١/ ١١٢).

المبحث الثاني
عقائد الكرَّامية

المطلب الأول
عقيدة الكرَّامية في الصفات

وفيه أربع مسائل:

- المسألة الأولى: القول بأنَّ الله تعالى جسم.
- المسألة الثانية: صفة الاستواء على العرش.
- المسألة الثالثة: حلول الحوادث والأعراض.
- المسألة الرابعة: الكلام والقول والقرآن.

❁ المسألة الأولى: القول بأن الله تعالى جسم لا كالأجسام

١- **يقول ابن كرّام:** "إنَّ الله تعالى جسم لا كالأجسام"، ذكر ذلك عنه البغدادي في الفرق بين الفِرق[١]، والشهرستاني في الملل والنحل[٢]، وقد ذكر كل منهما إلزامات على كلام ابن كرّام كأنها من قوله، والصحيح ما أشار إليه الشهرستاني بأنه يريد بالجسم: القائم بذاته، قال: "والمقاربون منهم قالوا: نعني بكونه جسمـاً: أنه قائم بذاته، وهذا هو حد الجسم عندهم"[٣].

---

(١) (٢١٦).

(٢) (١/ ١٠٩).

(٣) الملل والنحل (١/ ١٠٩).

ويقولون: كل قائم بذاته فهو جسم، والله قائم بذاته فهو جسم؛ ولكن لا تماثل بين الله وبين مخلوقاته، فهو جسم لا كالأجسام، فهذا هو حقيقة قول الكرَّامية(١).

٢- إنَّ القول بأن الله تعالى جسم لا كالأجسام؛ بدعة عند أهل السنة والجماعة، وكذلك النفي، فإن لفظة (الجسم) لم يرد في النصوص إثباتها ولا نفيها، وهي في الوقت ذاته مجملة، تحتمل حقّاً وباطلاً، فلو أُثبتت؛ أُثبت الباطل الذي فيها، ولو نُفيت؛ نُفي الحق الذي فيها؛ لذلك فالمنهج الصحيح مع هذه اللفظة ونحوها، أن يستفصل عن المعنى، فالمعنى الحق يثبت، والباطل يُنفى، واللفظة يتوقف في استخدامها نفياً أو إثباتاً.

ومن المهم أن ننبه على أن الذم يكون للنافي كما يكون للمثبت؛ لأنَّ كليهما مبتدَع(٢).

وهنا يمكن أن يُستفصل عن المراد بالجسم: فإذا كان المراد بالجسم أحد الأمور التالية:

أ- أنه من جنس شيء من المخلوقات.

ب- أو أنه مركب من أجزاء، كالذي كان متفرقاً فركب.

جـ- أو أنه مركب من الجواهر المنفردة.

د- أو أنه مركب من المادة والصورة، أو نحو ذلك.

---

(١) انظر: منهاج السنة (٢/ ٢١١).

(٢) انظر: درء التعارض (١/ ٤٥).

فهنا يقال لمن نفى عن الله الجسمية يريد نفي هذه المعاني: أحسنت، ولكن استخدم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، حتى لا يظن أنك تريد نفي صفات الله الثابتة في الكتاب والسنة، ويقال لمن أثبت الجسمية بهذه المعاني: ابتدعت، ومثلت الله بمخلوقاته، وهذا التمثيل كفر في دين الإسلام.

وإذا كان المراد بالجسم أحد الأمور التالية:

أ- أنه موصوف بالصفات.

ب- أو أنه يُرى في الآخرة.

جـ- أو أنه مباين للعالم فوقه.

ونحو ذلك من المعاني الثابتة بالشرع والعقل؛ فهنا يقال لمثبت الجسمية: أحسنت في إثبات هذه المعاني، ولكن أسأت في استخدام هذه اللفظة؛ فإنه قد يوهم استخدامك لها أنك تمثل الله تعالى بمخلوقاته(١)، واستخدم الألفاظ الشرعية، وابتعد عن المجملة والبدعية.

٣-الفرق بين التجسيم والتشبيه:

التجسيم هو وصف الله تعالى بأنه جسم.

والتشبيه والتمثيل في صفات الله: هو جعل صفات الله الثابتة له

---

(١) يمكن الرجوع إلى المراجع التالية: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٣- ٤٣)، منهاج السنة (٢/ ٢١٠- ٢١٤)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٤٧-٢٥٢).

كصفات المخلوق، مثل من قال: بصر كبصري، ويد كيدي، أو قام بتكييفها بكيفية مفضية إلى التمثيل، والعكس، أي: من اعتقد أن صفات المخلوق مثل صفات الخالق، فالتمثيل في الصفات هو: اعتقاد المشاركة بين الخالق والمخلوق في الصفات أو في بعضها، فيما هو من خصائص الخالق أو من خصائص المخلوق.

فالتجسيم إن تضمن نفي التشبيه، فقال هو جسم لا كالأجسام، وأراد بالجسم: الموجود القائم بنفسه، فهذا ليس مشبهـًا ولا ممثلاً، وإنما هو مبتدعٌ في إطلاق هذا الوصف المجمل على الله غير الوارد في الكتاب أو السنة، فليس كل من يطلق عليه بأنه مجسم يكون مشبهـًا. وأما التجسيم المتضمن إثبات شيء من خصائص المخلوقين لله، فهو مجسم وكذلك ممثل مشبّه(١).

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وفي الجملة: الكلام في التمثيل والتشبيه ونفيه عن الله مقام، والكلام في التجسيم ونفيه مقام آخر، فإن الأول دل على نفيه الكتاب والسنة وإجماع السلف والأئمة، واستفاض عنهم الإنكار على المشبهة الذين يقولون: يد كيدي، وبصر كبصري، وقدم كقدمي، وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وأيضًا فنفي ذلك

(١) انظر: مقالة التشبيه، وموقف أهل السنة منها (١/ ٧٩-٨٥).

معروف بالدلائل العقلية التي لا تقبل النقيض ...، وأما الكلام في الجسم والجوهر ونفيهما أو إثباتهما فبدعة ليس لها أصل في كتاب الله ولا سنة رسوله، ولا تكلم أحد من السلف والأئمة بذلك لا نفياً ولا إثباتاً"(١).

ثم قال: "فلا بد أن يلحظ في هذا المقام إثبات شيء من خصائص المخلوقين للرب أو لا، وذلك مثل أن يقول: أَصِفه بالقدر المشترك بين سائر الأجسام والجواهر، كما أصفه بالقدر المشترك بينه وبين سائر الموجودات، وبين كل حي عليم سميع بصير، وإن كنت لا أَصِفه بما تختص به المخلوقات، وإلا فلو قال الرجل: هو حي لا كالأحياء وقادر لا كالقادرين، وعليم لا كالعلماء، وسميع لا كالسُّمَعاء، وبصير لا كالبُصَراء، ونحو ذلك؛ وأراد بذلك نفي خصائص المخلوقين = فقد أصاب.

وإن أراد نفي الحقيقة التي للحياة والعلم والقدرة، ونحو ذلك، مثل أن يثبت الألفاظ، وينفي المعنى الذي أثبته الله لنفسه، وهو من صفات كماله = فقد أخطأ.

إذا تبين هذا فالنزاع بين مثبتة الجوهر والجسم ونفاته يقع من جهة المعنى في شيئين؛ أحدهما: أنهم متنازعون في تماثل الأجسام والجواهر، على قولين معروفين، فمن قال بتماثلها قال: كل من قال إنه جسم لزمه التمثيل. ومن قال: إنها لا تتماثل، قال: إنه لا يلزمه التمثيل. ولهذا كان

---

(١) الدرء (٤/ ١٤٥، ١٤٦).

أولئك يسمون المثبتين للجسم مشبهة بحسب ما ظنوه لازما لهم"[١].

٤-قول النشار بأن مذهب الكرَّامية يؤدي إلى القول بوحدة الوجود غير صحيح[٢]؛ لأن مذهبهم ينص على أن الله بائن من خلقه، في علوه على عرشه، وما قالوا بالجسمية إلا من أجل إثبات هذا الأمر، وقولهم: لا كالأجسام؛ إثبات أن المخلوقات أجسام، فهم لم يقولوا بأن الله وحده هو الوجود الحقيقي؛ هو جسم وما سواه ليس بجسم.

وقد أخطأت أيضاً د. سهير مختار عندما نسبت للكرامية بأنهم يقولون: ما سوى الله أعراض، وهو ظنٌّ من عندها لم تذكر دليلاً لها عليه، وبنت عليه بأن ابن كرّام مهّد لعقيدة وحدة الوجود القائمة على أن الوجود جسم واحد؛ هو الله، وما عداه ليس سوى أعراض، وهي في هذا معتمدة كل الاعتماد على كلام شيخها النشار، كما صرحت بذلك. تقول: "لقد تأثر ابن كرّام بأصحاب الرواق في القول بمادية الموجودات كلها، فقال: إن الله جسم، وأن ما عدا هذا الجسم فهو أعراض. يقول الدكتور النشار: وابن كرام هنا رواقي واضح، وهو يقع ببساطة في مذهب أحادية المادة، أو هو يضع المقدمات الأولى لمذهب يقترب من مذهب وحدة الوجود الذي نراه فيما بعد على أفظع صورة لدى مدرسة محيي الدين ابن عربي.. "[٣].

(١) الدرء (٢/ ١٤٧، ١٤٨).

(٢) انظر: نشأة الفكر (١/ ٢٩٩).

(٣) التجسيم عند المسلمين (مذهب الكرامية) (١٤٠).

٥-أشار ابن تيمية إلى أن بعض الكرامية ينفون القول بأن الله جسم، ومن المشهور أن الكرامية متفقون على القول بالجسمية[١]، فلعلهم ينفون الجسم بمعنى المركب، وأما الجسم بمعنى المشار إليه فيثبتونه، ولذا عرفوا بمقالة: (جسم لا كالأجسام)، والله تعالى أعلم.

يقول ابن تيمية: "الجواب الثاني: قول من يقول؛ بل أقول: إنه ليس بمتحيز ولا في جهة، وأقول مع ذلك: إنه مباين للعالم. وهذا قول من يقول: إنه فوق العالم وليس بجسم ولا جوهر ولا متحيز؛ كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية والأشعرية، والكرامية، ومن وافقهم من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة وأهل الحديث والصوفية. فإذا قيل لهؤلاء: إثبات مباين ليس بمتحيز مخالف لضرورة العقل؛ قالوا: إثبات موجود لا محايث ولا مباين أظهر فساداً في ضرورة العقل من هذا؛ فإن كان قضاء العقل مقبولاً كان قولكم فاسداً وحينئذ حصل المطلوب من كونه مبايناً للعالم"[٢].

❁ المسألة الثانية: صفة الاستواء على العرش

١- من خلال كلام البغدادي[٣] والشهرستاني[٤] والأسفراييني[٥]؛ يتبين

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٤٢٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٠٣). وانظر الدرء (٦/ ٢٨٩). وانظر: رسالة موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الكرامية في الإلهيات (١٢٠).

(٣) الفرق بين الفرق (٢١٦، ٢١٧).

(٤) الملل والنحل (١/ ١١٢).

(٥) التبصير في الدين (٩٤).

مذهب الكرَّامية في صفة الاستواء على العرش بأنه قد مرَّ بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: أثبتوا فيها المماسّة بين الله عَزَّوَجَلَّ وبين عرشه.

والمرحلة الثانية: قالوا فيها بالملاقاة؛ بدلاً من لفظة المماسة.

المرحلة الثالثة: نفوا فيها المماسّة والملاقاة، وأثبتوا بُعداً لا متناهياً؛ وهذه المرحلة كانت على يد محمد بن الهيصم.

فواضح من هذه المراحل أنَّ الكرَّامية أرادوا إثبات استواء الله تعالى على عرشه، كما أخبرنا بذلك ربنا جل جلاله، ورسوله ﷺ، ومع المناظرات استخدموا هذه الألفاظ المبتدَعة يريدون بها تأكيد حقيقة الاستواء على العرش، وسبب هذا دخولهم في علم الكلام دون تمكن من علم الشريعة، فوقعوا في مثل هذه الضلالات.

٢- ينبغي أن يكون نقدُنا للكرَّامية معتدلاً، فهم أثبتوا لله عَزَّوَجَلَّ ما أثبته لنفسه من العلو والاستواء على العرش، فلا ينبغي متابعة كلٍّ من: البغدادي والشهرستاني والأسفراييني وغيرهم؛ في وصف الكرَّامية بأشنع الصفات.

فصفة العلو -وتشمل علو الله بذاته على جميع المخلوقات- ثابتة بالكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة، وثابتة بالعقل والفطرة[(١)]، فلا شك في مدح من أثبتها لله جل جلاله، وذم من نفاها، والأشاعرة المتأخرون هم ممن نفاها، وأتوا بكلام في حق الله تعالى لا يمكن أن يكون إلا في حق المعدوم أو

(١) انظر: العلو للذهبي، ورسالة د. موسى الدويش "علو الله على خلقه".

الممتنع، فقالوا: إنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباين له ولا محايث له، متابعين في ذلك الجهمية والمعتزلة[١].

أضف إلى ذلك أن من علو الله تعالى ما هو علو خاص بذاته جل جلاله على عرشه، واستواؤه عليه استواءً يليق بجلاله عَزَّوَجَلَّ، ولا نخوض في بيان كيفية هذا الاستواء، لكن نقول: معناه معلوم في اللغة وهو الاستقرار والارتفاع على العرش، وأما الكيفية فنفوض علمها إلى الله تعالى.

ومع هذا نؤمن ونوقن بأن الله تعالى -وهو في علوه، ومستو على عرشه- هو مع خلقه بعلمه وتدبيره وقدرته، ونؤمن بأنه ينزل -جل جلاله- في الثلث الأخير من الليل وعشية عرفة؛ نزولاً يليق بجلاله، ولا ندخل في كيفية ذلك، ونؤمن بأنه يقترب من بعض عباده، قرباً يليق بجلاله من جنس النزول.

وهذه الصفات من الاستواء والنزول والقرب نثبتها كما وردت في الكتاب والسنة، ولا نخوض في ذكر كيفياتها، ولا نلتزم باللوازم التي تلزم على البشر حين نزولهم أو استوائهم أو قربهم؛ لأن ذات الله تعالى مخالفة لذوات المخلوقين، فكذلك صفاته جل جلاله، فنقف عند ما ورد ولا نزيد على ذلك[٢].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/ ١٩١ - ٢١٦).

(٢) انظر: شرح حديث النزول؛ لشيخ الإسلام، بتحقيق د. محمد الخميس، وكتاب العرش؛ للذهبي، بتحقيق د. محمد خليفة التميمي، وفي مقدمة تحقيقهما تأصيلٌ رائعٌ لهذه المسائل.

٣- يُنكَر على الكرَّامية -أشدَّ الإنكار- استخدامُهم لفظةَ المماسّة والملاقاة، أو القول بالبُعد المتناهي أو البُعد اللامتناهي؛ فهذه الألفاظ مما لا دليل عليه، والواجب الاقتصار على إثبات العلو والاستواء على العرش بدون تحديد الكيفية، وبدون ذكر المماسة لا نفياً ولا إثباتاً.

يقول الإمام السجزي: "واعتقاد أهل الحق: أن الله سبحانه فوق العرش بذاته من غير مماسّة، وأن الكرَّامية ومن تابعهم على قول المماسة ضُلّال"(١).

ويقول قِوام السنة الأصبهاني: "قال أهل السنة: خلق الله السماوات والأرض، وكان عرشه على الماء مخلوقاً قبل خلق السماوات والأرض، ثم استوى على العرش بعد خلق السماوات والأرض، وليس معناه المماسّة؛ بل هو مستوٍ على العرش بلا كيف؛ كما أخبر عن نفسه"(٢).

وسأل عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه وأبا زرعة؛ عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، فكان مما قالا: "وأن الله عَزَّوَجَلَّ على عرشه، بائن من خلقه؛ كما وصف نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف؛ أحاط بكل شيء علماً.."(٣).

وذكر الذهبي عن الطلمنكي قوله: "وإن الله تعالى فوق السماوات بذاته،

---

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت (١٢٦، ١٢٧).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ١١٣، ١١٤).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ للالكائي (١/ ١٧٦، ١٧٧).

مستوٍ على عرشه، كيف شاء"(١).

وقد ذكر د. جابر بن إدريس في رسالته (مقالة التشبيه) موقفَ السلف من استعمال المماسّة، فخرج بما يلي:

أ-من نفى المماسّة من السلف لم يذكر ذلك على أنه من مذهب السلف، إنما ذكره من باب الرد على المبتدعة.

فمن نفاه واستعمله نفياً، فقال: من غير مماسة، أراد به الردَّ على الجهمية الحلولية المشبهة.

ب-ومن نفى المماسّة من أهل السنة ومنعَ استعماله؛ أراد بذلك الرد على المشبهة المكيّفة الذين أثبتوه، ووقعوا بذلك في التكييف، فرد عليهم بعضُ السلف بمنع استعماله، ونفيه؛ إثباتـاً منهم لصفة الاستواء كما يليق بجلال الله وعظمته، وتنزيهـاً لله تعالى عن التكييف والتمثيل؛ لأنهم رحمهم الله لم يجعلوا المماسّة من معاني الاستواء كما فعل المشبهة وحاشاهم من ذلك.

ج-ومن أثبته من أهل السنة في مقام الردِّ -وذلك قليل- أراد به الردَّ على المعطلة الذين نفوه ليتوصلوا به إلى نفي الاستواء.

د-ومن اختار التوقف أخذ بمنهجِ أهل السنة العامِّ في الألفاظ المجملة المبنيِّ على التوقف فيما لم يرد إثباته ونفيه في حق الله تعالى، وهذا

---

(١) العلو؛ للذهبي (١٧٨).

المنهج كما تقدم متَّفَقٌ عليه بين أهل السنة[١].

٤-ذُكر عن بعض الكرَّامية قولهم بأن استواء الله على العرش بحدٍّ، ويبينونه بقولهم: إن الله على جزء منه، أو يمتلئ به، أو نحو ذلك، وهذا باطل مردود، فهو إثبات استواء لكن يليق بالمخلوق[٢]. فهؤلاء الفرقة من الكرامية ينكَر عليهم وقوعهم في التمثيل أشد الإنكار.

ومما يجدر التنبيه عليه، أنَّه قد ورد عن السلف أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ على عرشه بحدٍّ؛ ولكن لا يقصدون بذلك ما تقصده هذه الفرقة من الكرامية، وإنما مقصودهم إثبات مباينة الله تعالى لمخلوقاته، وإثبات علوّه، فيقولون: إنَّ الله له حد، لكن لا يعلمه إلا هو.

نقل الأثرم أنه قيل للإمام أحمد: "يحكى عن ابن المبارك أنه قال: ربنا على العرش بحدٍّ، فقال أحمد: هكذا هو عندنا"[٣].

وقال ابن تيمية: "إن كثيراً من أئمة السنة والحديث أو أكثرهم يقولون: إنه فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه بحدٍّ"[٤].

فكلام السلف هنا في سياق الرد على المعطلة، فالمعطلة ينفون الحدّ عن الله ويريدون به: نفي المباينة لله عن خلقه، وتميزه عنهم، ويضمّنون ذلك

---

(١) انظر: مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها {١/ ٤٤٣،٤٤٢}.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٢٧، ٢٨).

(٣) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد (١/ ٣٤٣).

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٣٩٧).

نفي العلو، ونفي الاستواء على العرش، فهنا بعض السلف يذكرون الحدَّ، ويريدون به: أنه على صفة يتميز بها عن غيره، ولا يعلمها إلا الله، أنه تعالى على العرش، بائن من خلقه.

وأما الممثّلة فهم في إثباتهم الحدَّ لله ولصفاته يدَّعون معرفةَ الكيفية لله ولصفاته، ويقولون بأن العرش قد حوى الله وحدَّه، فهنا السلف ينفون الحد، ويريدون بذلك نفي الإحاطة بالله تعالى علماً وإدراكاً، وأن كيفية الله وصفاته غير معروفة، لا يعلمها إلا هو؛ لأنه لا مثيل له إلا شبيه.

قال ابن تيمية: "المحفوظ عن السلف والأئمة: إثبات حد لله في نفسه، وقد بينوا مع ذلك أن العباد لا يحدونه ولا يدركونه؛ ولهذا لم يتنافَ كلامهم في ذلك كما يظنه بعض الناس، فإنهم نفوا أن يحدَّ أحدٌ الله"(١).

يقول د. جابر بن إدريس: "لفظ الحد من الألفاظ المجملة التي أدخل فيها أهل الأهواء والبدع معانيَ باطلةً مخالفةً للكتاب والسنة والعقل الصريح، فأثبته المشبهة، وأرادوا به معرفة حد الله تعالى في استوائه، وإدراك كيفيته، فوقعوا بذلك في التشبيه المذموم..

وأدرج المعطلة فيه معنى باطلاً؛ حيث اعتبروا اتصاف الله بصفة الاستواء يؤدي إلى أن يكون الله محدوداً مشابهاً لاستواء المخلوق، فتوهّموا هذا المعنى الفاسد الذي اتفقوا فيه مع المشبّهة، ثم نفوا الحدَّ؛ خوفاً من التشبيه المتوهَّم، وفرّوا منه إلى التعطيل.

---

(١) المرجع السابق (٢/ ١٦٢)، وانظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٣٠١).

ووفق الله أهل السنة للقول الحق في ذلك، فأثبتوا صفة الاستواء على ما يليق بجلال الله تعالى وعظمته، ونزّهوا الله عن المعاني الفاسدة التي تصورها أهل التشبيه والتعطيل.

فردّوا على المشبّهة الذين زعموا معرفة حد الله تعالى، والإحاطة بكيفية صفاته، ومنها صفة الاستواء، وردوا على المعطلة الجهمية الذين نفوا الاستواء بنفي الحد"(١).

۞ المسألة الثالثة: حلول الحوادث والأعراض، واتصاف الله بالصفات

١- يمكن تلخيص مذهب الكرَّامية في الصفات الذاتية، والصفات الاختيارية بما يلي:

أ- **تثبت الكرامية الصفات الذاتية**: من العلم والقدرة والحياة والمشيئة والوجه واليدين والسمع والبصر، ونحو ذلك.

يقول الشهرستاني: "ومما أجمعوا عليه من إثبات الصفات قولهم: الباري تعالى عالم بعلم، قادر بقدرة، حي بحياة، شاء بمشيئته، وجميع هذه الصفات صفات قديمة أزلية قائمة بذاته؛ وربما زادوا السمع والبصر كما أثبته الأشعري، وربما زادوا اليدين والوجه صفاتٍ قديمةً قائمة بذاته، وقالوا: له يد لا كالأيدي، ووجه لا كالوجوه، وأثبتوا جواز رؤيته من جهة فوق دون سائر الجهات"(٢).

---

(١) مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها (١/ ٤٤٤، ٤٤٥).

(٢) الملل والنحل (١/ ١٠٩-١١٢).

ويرون جواز تسميتها بالأعراض، ويقولون بجواز قيام الأعراض بذات الله، والمنع من القول بأن الأعراض مخلوقة.

ب- **إثبات الصفات الاختيارية والفعلية**؛ وتسميتها بالحوادث، والقول بجواز حلول الحوادث بذات الله، والمنع من القول بأن الأعراض الحادثة في ذات الله مخلوقة.

يقول البغدادي: "إن ابن كرّام وأكثر أتباعه زعموا أن الله تعالى لم يزل موصوفـًا بأسمائه المشتقة من أفعاله عند أهل اللغة، مع استحالة وجود الأفعال في الأزل، فزعموا أنه لم يزل خالقـًا بخالقية فيه، ورازقـًا برازقية فيه، وقالوا: إن خالقيته: قدرته على الخلق، ورازقيته: قدرته على الرزق، والقدرة قديمة، والخلق والرزق حادثان فيه بقدرته، وقالوا: بالخلق يصير المخلوق من العالم مخلوقـًا، وبذلك الرزق الحادث فيه يصير المرزوق مرزوقـًا"(١).

ويقول الشهرستاني: "وقد أثبتوا لله تعالى مشيئة قديمة متعلقة بأصول المحدَثات، وبالحوادث التي تحدث في ذاته، وأثبتوا إراداتٍ حادثةً تتعلق بتفاصيل المحدثات. وأجمعوا على أن الحوادث لا توجب لله تعالى وصفـًا، ولا هي صفات له فتحدث في ذاته هذه الحوادث من الأقوال، والإرادات، والتسمعات، والتبصرات. ولا يصير بها قائلاً، ولا مريداً، ولا سميعـًا ولا بصيراً، ولا يصير بخلق هذه الحوادث محدثـًا، ولا خالقـًا، وإنما هو قائل بقائليته، وخالق بخالقيته، ومريد بمريديته، وذلك قدرته على هذه

---

(١) الفرق بين الفرق (٢١٩).

الأشياء ومن أصلهم أن الحوادث التي يحدثها في ذاته واجبة البقاء حتى يستحيل عدمها"[١].

جـ- المنع من تسلسل الحوادث في الماضي، والقول بأن الله متصف بصفاته الفعلية مع عدم وجود الفعل في الأزل، فالله عندهم خالق بخالقية فيه قبل وجود المخلوق، ومعناها: القدرة على الخلق، فيفرقون بين صفة الخلق، وصفة القدرة على الخلق، فالأولى حادثة، والأخرى قديمة، وهكذا بالنسبة للرزق والإنعام وبقية الصفات الفعلية، فكل ما يحدث منها يحدث بقدرته القديمة، ومن الصفات الحادثة تكون المخلوقات وما يحصل لهم من رزق وإنعام.

إذن فالحوادث تقوم بذات الله تعالى بعد أن لم تكن، ثم لا يخلو منها فيما بعد، وقيامها في ذات الله بلا سبب يوجب حدوثها. **يقول ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "والكلابية، وكذلك الكرَّامية؛ فيهم قرب إلى أهل السنة والحديث، وإن كان في مقالة كل من الأقوال ما يخالف أهل السنة والحديث"[٢].

ويقول أيضـًا: "والكرَّامية قولهم في الإيمان قول منكر.. وأما في الصفات والقدر والوعيد؛ فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفة للسنة"[٣].

---

(١) الملل والنحل (١/ ١١١).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٥٥).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١٠٣).

٢- سبب تناقض الكرَّامية، واضطراب كلامهم في الصفات الفعلية والاختيارية عموماً؛ هو موافقتهم الجهميةَ في أصولهم العقلية، مع تمسكهم بإثبات ما ورد لله تعالى من الصفات.

فهم وافقوا الجهمية في كون الحوادث لها أول، وفي كون من قامت به الحوادث فهو جسم، ووافقوهم في تسمية صفات الله تعالى الاختيارية حوادثَ، ثم قالوا: نثبت لله ما أثبته لنفسه من الصفات الاختيارية، ونقول: هو جسم كالأجسام؛ لكنه لا يشابه الأجسام فيما يجب ويجوز ويمتنع.

وعندهم أن الله تعالى جسم كان خالياً من الحوادث في الأزل، لا كبقية الأجسام، ثم حدثت فيه بقدرته القديمة، ولا تعدم فيما بعد كما يحصل في بقية الأجسام، فالفرق عندهم أنه كان خالياً منها، فإذا حدثت فيه فإنها لا تزول عنه، فصار في أقوالهم بهذا السبب حق وباطل، فالحق ما وافقوا فيه القرآن والسنة، والباطل ما وافقوا فيه المذاهب الكلامية المبتدعة.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "إن ابن كرّام وأتباعه يقولون: إنَّ الله موصوف بالصفات، وإن قيل إنَّها أعراض، وموصوف بالأفعال القائمة بنفسه؛ وإن كانت حادثة.

ولما قيل لهم: هذا يقتضي أن يكون جسماً، قالوا: نعم هو جسم كالأجسام، وليس ذلك ممتنعاً دائماً؛ وإنما الممتنع أن يشابه المخلوقات فيما يجب ويجوز ويمتنع، ومنهم من قال: أطلق لفظ الجسم لا معناه"[١].

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٣٦). بتصرف يسير.

ويقول أيضـًا: "والمقصود هنا أن ما تذكره الجهمية -نفاة الصفات- من العقليات المناقضة للنصوص؛ لم يكن معروفـًا عند الأمة إذ ذاك.. وأمَّا ابن كلاب وأتباعه فينازعونهم في أن الصفات لا تقوم إلا بمحدث، ويسلمون لهم أن الأفعال ونحوها من الأمور الاختيارية لا تقوم إلا بمحدث.. وطوائف غير هؤلاء من الهشامية والكرامية وغيرهم يسلِّمون لهم أن الصفات والأفعال لا تقوم إلا بجسم، وينازعونهم في كون الجسم لا يخلو من الحوادث، ويجوزون وجود جسم ينفك عن قيام الحوادث به، ثم يحدث فتقوم به بعد ذلك، وقد ينازعونهم في كون كل جسم مركبـًا من الأجزاء المنفردة.."[١].

٣- لم يفرِّق الكرَّامية -كغيرهم من الفرق الكلامية- بين نوع الحوادث، وبين آحادها؛ ولما كانت الحوادث المعينة لها أول ظنوا أنَّ نوع الحوادث له أول، لذا قالوا: إن الله تعالى كان معطلاً عن صفاته الفعلية؛ من الخلق والرزق والإنعام والرحمة، ونحو ذلك.

والصواب؛ أن نوع الحوادث لا أول لها، ولا نهاية لها، وهي مخلوقة لله تعالى.

يقول شارح الطحاوية: "وأمَّا قول من قال بجواز حوادث لا أول لها، من القائلين لا آخر لها؛ فأظهر في الصحة من قول من فرَّق بينهما، فإنه سبحانه لم يزل حيـًا، والفعل من لوازم الحياة، فلم يزل فاعلاً لما يريد.

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٤٥، ٢٤٦).

والقول بأن الحوادث لها أول؛ يلزم منه التعطيل قبل ذلك، وأن الله تعالى لم يزل غير فاعل ثم صار فاعلاً، ولا يلزم من ذلك قدم العالم؛ لأن كل ما سوى الله تعالى محدَث ممكن الوجود، موجود بإيجاد الله تعالى له، ليس له من نفسه إلا العدم، والفقر والاحتياج وصف ذاتي لازم لكل ما سوى الله تعالى، والله تعالى واجب الوجود لذاته، غني لذاته؛ والغنى وصف ذاتي لازم له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ "(١).

٤- أخطأ الكرامية خطأً شنيعًا حين قالوا بأن الله تعالى لم يكن متصفًا بصفاته الفعلية، ثم اتصف بها بقدرته، عندما خلق ورزق، ونحو ذلك.

والصواب أن الله تعالى لم يزل متصفًا بصفات الكمال أزلاً وأبداً؛ صفات الذات وصفات الفعل، وبالنسبة للصفات الاختيارية والفعلية فإن الحادث منها إنما هو آحادها، وأما نوعها وجنسها فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ متصف أزلاً وأبداً بها؛ من الكلام والفعل والرزق والتدبير، ونحو ذلك(٢).

٥- أخطأ الكرَّامية -كذلك- في تسمية صفات الله تعالى الذاتية بالأعراض والفعلية بالحوادث مطلقًا دون تفصيل، مع أنهم صرحوا بأنها وإن كانت حوادث وأعراض فإنها ليست مخلوقة، ولكن السامع تشمئز نفسه من هذه التسميات، وقد يفهم منها ما يريده الجهمية وغيرهم بها من المخلوقات والآفات، وغير ذلك؛ فإطلاق هذه المصطلحات على صفات

---

(١) شرح الطحاوية (١١٠ - ١١١) تحقيق التركي.

(٢) انظر: ترتيب شرح الطحاوية (١/ ٥٤٣ - ٥٤٥).

الله من البدع الواجب اجتنابها، وأما المعنى فنستفصل عنه؛ فالحق نقبله، والباطل نَرُدُّه[١].

۞ المسألة الرابعة: الكلام والقول والقرآن

١- شرح الأسفراييني مذهب الكرَّامية في التفريق بين القول والكلام، فقال: "واعلم أن من نوادر جهالاتهم: فرقهم بين القول والكلام.

وقولهم: إنَّ كلام الله قديم، وقوله حادث وليس بمحدَث، وله حروف وأصوات، وإنما هو قدرته على التكليم والتكلم، وأي عاقل يسوِّغ تفسير الكلام بالقدرة. وقالوا: كلامه ليس بمسموع، وقوله مسموع"[٢].

٢- سبب ضلال الكرَّامية في هذا الباب موافقتُهم الجهميةَ في أصولهم المبتدَعة، وفي طريقتهم في الاستدلال على وجود الله تعالى، فبسبب جمعهم بين القول بأن نوع الحوادث لها أول، وبين القول بقيام الحوادث بذات الله تعالى أنها إذا قامت بها فلا تنفك عنه = قالوا بهذه المقالة؛ وهي:

أ- إنَّ صفة الكلام قديمة، ومعناها: القدرة على الكلام.

ب- إنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لم يكن متكلماً من الأزل؛ منعاً لحوادث لا أول لها.

جـ- إنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ حدثت له صفة الكلام -ويسمونها القول-،

---

(١) انظر: المرجع السابق (١/ ٥٤٥، ٥٤٦).

(٢) التبصير في الدين (٩٦).

ولكن يمنعون تجدد آحاد القول؛ منعـًا لتعاقب الحوادث في ذات الله، فهم يقولون بقيام الحوادث بذات الله تعالى، ويمنعون تعاقبها؛ لأن من تعاقبت فيه الحوادث -عندهم- فهو حادث، فالقول عرض حادث وليس بمحدث وله حروف وأصوات.

ولذلك فهم يقولون في القرآن: إنه من قول الله حادث غير محدَث (أي: غير مخلوق)، حدث بقدرته ومشيئته بحرف وصوت[1].

يقول ابن تيمية: "فإن هؤلاء لما اعتقدوا أن الرب في الأزل، كان يمتنع منه الفعل والكلام بمشيئته وقدرته، وكان حقيقة قولهم أنه لم يكن قادرا في الأزل على الكلام والفعل بمشيئته وقدرته؛ لكون ذلك ممتنعـًا لنفسه، والممتنع لا يدخل تحت المقدور، صاروا حزبين: حزبـًا قالوا: إنه صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه؛ لكونه صار الفعل والكلام ممكنـًا بعد أن كان ممتنعـًا، وإنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي، وهذا قول المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة، وهو قول الكرامية، وأئمة الشيعة كالهاشمية وغيرهم.

وحزبـًا قالوا: صار الفعل ممكنـًا بعد أن كان ممتنعـًا منه، وأما الكلام فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة، بل هو شيء واحد لازم لذاته، وهو قول ابن كلاب والأشعري ومن وافقهما، أو قالوا: إنه حروف، أو حروف

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٥٢٤، ٥٢٥)، (١٢/ ٣١٥ - ٣٢٢)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢/ ٧٦، ٢٥٤، ٣٠٦).

وأصوات قديمة الأعيان لا تتعلق بمشيئته وقدرته، وهو قول طوائف من أهل الكلام والحديث والفقه، ويعزى ذلك إلى السالمية، وحكاه الشهرستاني عن السلف والحنابلة، وليس هو قول جمهور أئمة الحنابلة، ولكنه قول طائفة منهم من أصحاب مالك والشافعي وغيرهم.

وأصل هذا الكلام كان من الجهمية أصحاب جهم بن صفوان وأبي الهذيل العلاف ونحوهما، قالوا: لأن الدليل قد دل على أن دوام الحوادث ممتنع، وأنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ؛ لامتناع حوادث لا أول لها، كما قد بسط في غير هذا الموضع، قالوا: فإذا كان الأمر كذلك وجب أن يكون كل ما تقارنه الحوادث محدَثاً فيمتنع أن يكون البارئ لم يزل فاعلاً متكلماً بمشيئته وقدرته، بل يمتنع أن يكون لم يزل قادراً على ذلك؛ لأن القدرة على الممتنع ممتنعة، فيمتنع أن يكون قادراً على دوام الفعل والكلام بمشيئته وقدرته، قالوا: وبهذا يعلم حدوث الجسم؛ لأن الجسم لا يخلو عن الحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، ولم يفرق هؤلاء بين ما لا يخلو عن نوع الحوادث، وبين ما لا يخلو عن عين الحوادث، ولا فرقوا فيما لا يخلو عن الحوادث بين أن يكون مفعولاً معلولاً، أو أن يكون فاعلاً واجباً بنفسه"[1].

٣- قول الكرَّامية بأن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ صار متكلماً بعد أن لم يكن؛ قول باطل، ولوازمه ينزه الله تعالى عنها، ومن ذلك:

---

(١) انظر: منهاج السنة (١/ ٨٧).

أ- أنه يلزم انتفاء صفة الكمال عن الله، فيكون ناقصـاً -جل جلاله- ثم حدث له الكمال؛ فلا شك أن صفة الكلام صفة كمال وعدمها صفة نقص.

ب- يلزم حدوث الحادث بلا سبب؛ فالحادث لا بدَّ له من سبب، وهذه قضية عقلية ضرورية[١].

٤- الصواب والنجاة في اتباع مذهب أهل السنة والجماعة؛ وذلك بالتفريق بين النوع والآحاد، فنوع الكلام قديم، وآحاده حادثة؛ فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ موصوف بصفة الكلام أزلاً وأبداً، وهو يتكلم بما شاء، وقت ما يشاء، كيف شاء، وآحاد الكلام وقت حصولها كمال، ووقت عدمها كمال، وأما النوع فلو عدم لكان نقصـاً.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وحينئذ فما وجد من الحوادث في ذاته، أو بائنـاً عنه، كان وجوده وقت وجوده هو الكمال، وعدمه وقت عدمه هو الكمال، وكان عدمه وقت وجوده، أو وجوده وقت عدمه؛ نقصـاً ينزه الله عنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ. فقد تبين الفرق بين نوع الحوادث وأعيانها، وأن النوع لو كان حادثـاً بذاته بعد أن لم يكن؛ لزم كماله بعد نقصه، أو نقصه بعد كماله"[٢].

والمقصود هنا القول بأن القرآن كلام الله تعالى ليس بمخلوق، لا في ذاته ولا خارجـاً عن ذاته، تكلَّم به بحرف وصوت، سمعه منه جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ،

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٣٢٥ - ٣٢٧)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٥٩).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٣٢٦)، وانظر: درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٧٨، ٢٩٨).

وبلَّغه رسول الله ﷺ، فهو من الله بدأ وإليه يعود(١).

يقول أبو عثمان الصابوني: "ويشهد أهل الحديث، ويعتقدون أن القرآن كلام الله، وكتابه ووحيه وتنزيله غير مخلوق، ومن قال بخلقه واعتقده فهو كافر عندهم.

والقرآن الذي هو كلام الله ووحيه؛ هو الذي نزل به جبريل على الرسول ﷺ، قرآنـًا عربيـًا لقوم يعلمون، بشيراً ونذيراً، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٢ – ١٩٥]. وهو الذي بلغه الرسول أمتَه، كما أمر به في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [المائدة: ٦٧]، فكان الذي بلَّغهم بأمر الله تعالى كلامه عَزَّوَجَلَّ، وفيه قال ﷺ: (أتمنعوني أن أبلِّغ كلام ربي)(٢).

وهو الذي تحفظه الصدور، وتتلوه الألسنة، ويكتب في المصاحف، كيفما تصرَّف بقراءة قارئ، ولفظ لافظ، وحفظ حافظ، وحيث تُلي، وفي أي موضوع قرئ، وكتب في مصاحف أهل الإسلام، وألواح صبيانهم وغيرها، كله كلام الله –جل جلاله– غير مخلوق، فمن زعم أنه مخلوق فهو كافر بالله العظيم"(٣).

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٣٢٨).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في القرآن (٤/ ٢٣٤) ح ٤٧٣٤، وصححه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في هامش فقه السيرة للغزالي (١٠٦).

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (١٦٥ – ١٦٦).

المطلب الثاني
عقيدة الكرَّامية في الأنبياء والرسل

١- للكرَّامية تفريق بين الرسول والمرسَل، فالرسول نبي ورسول قبل أن يوحى إليه، ويؤيد بالمعجزات؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلق فيه هاتين الصفتين: النبوة والرسالة، فإذا أوحى الله إليه صار مرسلاً، وإذا توفاه الله تعالى عاد رسولاً فحسب، ولذلك فهم يرون الرسول ﷺ في قبره رسولاً وليس بمرسل.

هذا مفهوم مذهب الكرَّامية في الفرق بين الرسول والمرسل؛ من خلال كلام البغدادي والأسفراييني[١].

يقول البغدادي: "ومن جهالاتهم في باب النبوة والرسالة: قولهم بأن النبوة والرسالة صفتان حالّتان في النبي والرسول، سوى الوحي إليه، وسوى معجزاته، وسوى عصمته عن المعصية، وزعموا أن من فعل الله فيه تلك الصفة وجب على الله إرساله، وفرقوا بين الرسول والمرسل؛ بأن الرسول من قامت به تلك الصفة، والمرسل هو المأمور بأداء الرسالة"[٢].

٢- مسألة النبوة والرسالة؛ أهي مكتسبة أم منحة إلهية؟ وهل في الأنبياء والرسل صفات مميزة من أجلها اصطفاهم الله أم ليس فيهم ما يميزهم عن غيرهم؟ فيها أربعة أقوال:

---

(١) انظر: التبصير في الدين (٩٧).

(٢) الفرق بين الفرق (٢٢١).

القول الأول: ليس في النبي أو الرسول أي معنى من أجله اختاره الله للنبوة أو الرسالة، وإنما الأمر متعلق بمحض المشيئة، وهذا القول لنفاة الحِكم والأسباب في أفعال الله تعالى؛ من الجهمية والأشاعرة ومن تابعهم على أقوالهم.

القول الثاني: أن النبوة أو الرسالة جزاء على عمل متقدم؛ وهذا القول لكثير من المعتزلة والشيعة؛ وذلك لأنهم يقولون بأن الله لا يفضل شخصاً على شخص إلا بعمله.

القول الثالث: أن النبوة أو الرسالة مكتسبة ينالها الشخص بالرياضة والقوة العلمية؛ لأن النبوة فيض يفيض على الإنسان بحسب استعداده، وهذا قول الفلاسفة القائلين بقِدم العالم.

القول الرابع: أن في النبي والرسول صفات قائمة به، ميّزه الله بها، واختصه بها على غيره، ومن أجلها اصطفاه الله تعالى نبياً، أو رسولاً؛ وهذا القول عليه جمهور سلف الأمة وأئمتها(١).

وأمّا قول الكرّامية؛ فقول غريب حقاً، منتخب من أقوال جميع الفرق، فهم يثبتون النبوة أو الرسالة للنبي أو الرسول قبل الوحي؛ لأن النبوة أو الرسالة صفة ثابتة في النبي أو الرسول نفسه، فإذا أوحي إليه صار مرسلاً، فإذا انقطع الوحي عاد رسولاً كما كان.

---

(١) انظر: منهاج السنة (٢/ ٤١٥، ٤١٦).

وهذا قول باطل؛ فالنبي لا يكون نبيـًا حتى يوحى إليه، فإن بعثه الله إلى قوم مخالفين له فهو رسول إليهم، وإن بعث في قوم موافقين له فهو نبيهم.

ورسولنا محمد ﷺ، لم يكن نبيـًا ورسولاً حتى أوحي إليه، رغم قولنا بأن فيه من الصفات التي اختصه الله بها في عقله ونفسه قبل النبوة.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "والصحيح أن النبوة تجمع هذا وهذا، فهي تتضمن صفة ثبوتية في النبي، وصفة إضافية هي مجرد تعلق الخطاب الإلهي به"(١).

ويقول أيضـًا: "ومن قال: إنَّ النبي ﷺ كان نبيـًا قبل أن يوحى إليه؛ فهو كافر باتفاق المسلمين"(٢).

٤- القول بأن الكرَّامية قالوا بهذا المذهب من أجل المنع من إسباغ القداسة على الرسول ﷺ في قبره(٣)، قول بعيد؛ لأنهم لم ينفوا عنه كونه رسولاً، بل الذي نفوا عنه كونه ما زال مرسلاً يوحى إليه في قبره، ويبلغ الناس، فالخطأ إنما هو في المصطلح لا المعنى، فالمعنى صحيح، والعبارة خاطئة.

٥- رأيهم في عصمة الأنبياء: يرون أنهم معصومون من كل ذنب أسقط العدالة أو أوجب حدّاً، وغير معصومين من دون ذلك، بل إن بعضهم يجوز عليهم الخطأ في تبليغ الرسالة"(٤).

---

(١) النبوات (٢/ ٩٨٨، ٩٨٩).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٨/ ٢٨٣).

(٣) انظر: نشأة الفكر (١/ ٣٠٩، ٣١٠).

(٤) انظر: الفرق بين الفرق (٢١٠).

وهذا المذهب للكرامية في العصمة صحيح، ما عدا ما ذهب إليه بعضهم من عدم عصمة الأنبياء في مجال تبليغ الرسالة، فهذا قول مخالف لما عليه اتفاق الأمة.

يقول ابن تيمية رحمة الله: ".. والكلام في هذا المقام مبني على أصل: وهو أن الأنبياء -صلوات الله عليهم- معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه، وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة، ولهذا وجب الإيمان بكل ما أوتوه"(١).

وأمَّا العصمة من الذنوب، فالأنبياء معصومون من فعل ما ينفر عن القبول منهم قبل النبوة. وبعدها معصومون من ذلك ومن ارتكاب الكبائر، ومن الوقوع فيما يستقذر من صغائر الخسة، وما سوى ذلك من الذنوب فقد يقعون فيها، ولكنهم لا يقرون عليها، فسرعان ما يتوبون منها(٢).

وقد ذكر ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ نزاع الناس في عصمة الأنبياء من الذنوب؛ أهُم معصومون من كبائر الذنوب وصغائرها، أم من الكبائر دون الصغائر، أم من بعض الذنوب دون بعض؟ ثم قال: "والذي عليه جمهور الناس، وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف: إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مُطلقـًا"(٣).

وأما الخطأ من الأنبياء في الرأي في الأمور التي لم يوحَ إليهم فيها بشيء فممكن الوقوع؛ لأنهم بشر يخطؤون ويصيبون، ولا يعلمون الغيب، ومع

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٨٩).
(٢) انظر: الرسل والرسالات للأشقر (٩٧).
(٣) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٩٣).

هذا فهم ينبهون عليه، ولا يقرون.

وأمَّا في مجال القضاء؛ فقد يحكمون على حسب الظاهر ووفق الأدلة الظاهرة، ويكون الأمر بخلاف ذلك في الباطن، ويكون حكمهم في هذا صواب؛ لأنهم لم يؤمروا بالتنقيب عما في بواطن الناس[١].

٦- ويذكر البغدادي -أيضـًا- رأيهم في الدليل على صدق النبي، أنه عقلي بحت؛ وهو دعوته إلى ما وافق العقول، وأما المعجزات فليست مطلقـًا دليلاً على صدق النبي[٢].

وهذا القول في الأدلة على صدق النبي فيه حق وباطل؛ فالحق في أن المعجزة ليست الدليل الوحيد على صدق النبي، بل يعتبر حال النبي، وكذلك ما يدعو إليه من التوحيد وغيره[٣].

والباطل: في أن الميزان الذي يعرف به صدق النبي أن يعرض دعوته على العقول، فإن كانوا يريدون بها العقول الممتلئة بالشبهات المأخوذة من كلام الفلاسفة فهذا باطل، وإن كان على العقول الصريحة السليمة، فلا شك أن ما جاء به النبي يوافق الفطر السليمة، والعقول الصريحة.

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ٣١٩)، (١٠/ ٢٨٩، ٢٩)، وفتح الباري (١٣/ ١٧٤)، والرسل والرسالات للأشقر (٩٧، ١٠٣).

(٢) انظر: الفرق بين الفرق(٢١٠)، ونشأة الفكر (١/ ٣١٠).

(٣) انظر: شرح الطحاوية (١٥٠) تحقيق الألباني.

المطلب الثالث
عقيدة الكرَّامية في القضاء والقدر

١- عرض الشهرستاني مذهب الكرَّامية في القضاء والقدر من خلال ما نقل عن ابن الهيصم، فقال: "وقال: نحن نثبت القدر خيره وشره من الله تعالى، وأنه أراد الكائنات كلها خيرها وشرها، وخلق الموجودات كلها حسنها وقبيحها، ونثبت للعبد فعلاً بالقدرة الحادثة؛ ويسمى ذلك كسبًا، والقدرة الحادثة مؤثرة في إثبات فائدة زائدة على كونه مفعولاً مخلوقًا للباري تعالى، تلك الفائدة هي مورد التكليف، والمورد هو المقابل بالثواب والعقاب"(١).

فمن خلال هذا النص يتبين لنا:

أ-أن مقالة الهيصمية في القدر هي مقالة الأشعرية، فهم يثبتون مراتب القدر، ومنها الإرادة والخلق، ويثبتون للعبد فعلاً بالقدرة الحادثة، أي التي تكون مع الفعل، ولكنها ليست مؤثرة في إيجاد المفعول، وإنما مؤثرة في الإضافة للفاعل كسبًا، ليثاب أو يعاقب، فهذه فائدة القدرة الحادثة التي بها حصل الفعل للعبد فحسب.

ذكر أبو الحسن الأشعري مذهبه في (اللُّمَع)، بما ملخصه أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى؛ لقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦]، فلا

---

(١) الملل والنحل (١/ ١١٣).

خالق إلا الله، ولا فاعل على الحقيقة إلا الله، ولا قادر إلا الله، وأمَّا العبد فإن أفعاله الاختيارية كسب له، وحقيقة الكسب أن الشيء وقع من المكتسب له بقوة محدثة، ولكنه يرى أن هذه القوة المحدثة ليست إلا علامة لحصول المقدور(١).

يقول السبكي- شارحًا مذهب الأشعري-: "قَالَ جهم بن صَفْوَان: العَبْد لَا يقدر على إِحْدَاث شَيْء وَلَا على كسب شَيْء، وقالَت المعْتَزلَة: هُوَ قَادر على الإحداث والكَسْب مَعًا، فسلك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَرِيقَة بَينهمَا؛ فَقَالَ: العَبْد لَا يقدر على الإحداث، وَيقدر على الْكسْب وَنفى قدرَة الإحداث، وَأثبت قدرَة الْكسْب"(٢).

ويقول الإيجي: "وجوزه الأصحاب لا مطلقـًا، بل بين قادر خالق، وقادر كاسب؛ بناءً على إثبات قدرة للعبد غير مؤثرة في مقدوره، بل متعلقة به تعلق الكسب مع شمول قدرة الله تعالى لجميع الأشياء، فيكون مقدور العبد كسبـًا، مقدوراً لله تعالى تأثيراً"(٣).

إنَّ نفي الأسباب، ونفي تأثير أفعال العباد؛ منافٍ لحكمة الله تعالى؛ فالله جل جلاله من حكمته جعل لكل شيء سببـًا، والقول باستقلاليتهما عن قدرة الله جل جلاله منافٍ للقدرة؛ فالله بقدرته قد يبطل مفعول السبب، وقد يأتي

(١) انظر: اللمع (٦٩ - ٧٨)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٩٦، ٩٧).
(٢) تبيين كذب المفتري (١/ ١٤٩).
(٣) المواقف (٢/ ١١٩).

بالنتيجة من غير السبب؛ ولذا فأهل السنة والجماعة يرون الأخذ بالأسباب، ويرون أن لها تأثيراً في مسبباتها، ولكن يعتقدون حصول ذلك بإذن الله تعالى.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "والله تعالى خلق الأسباب والمسببات، والأسباب ليست مستقلة بالمسببات؛ بل لا بد لها من أسباب أُخَر تعاونها، ولها -مع ذلك- أضداد تمانعها، والمسبب لا يكون حتى يخلق الله جميع أسبابه، ويدفع عنه أضداده المعارضة له.."[١].

ويقول: "ومذهب الفقهاء: أن السبب له تأثير في مسببه، ليس علامة محضة"[٢].

ويحكي شيخ الإسلام مذهب السلف في أفعال العباد؛ فيقول: "فالذي عليه السلف وأتباعهم، وأئمة أهل السنة، وجمهور أهل الإسلام المثبتون للقدر المخالفون للمعتزلة: إثبات الأسباب، وأن قدرة العبد مع فعله لها تأثير كتأثير سائر المسببات في مسبباتها، والله تعالى خلق الأسباب والمسببات، والأسباب ليست مستقلة بالمسببات، بل لا بد لها من أسباب أَخَر تعاونها، ولها -مع ذلك- أضداد تمانعها، والمسبب لا يكون حتى يخلق الله جميع أسبابه، ويدفع عنه أضداده المعارضة له، وهو سبحانه يخلق جميع ذلك بمشيئته وقدرته، كما يخلق سائر المخلوقات.

فقدرة العبد سبب من الأسباب، وفعل العبد لا يكون بها وحدها؛ بل لا

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٨/ ٤٨٧).

(٢) المصدر السابق (٨/ ٤٨٥).

بد من الإرادة الجازمة مع القدرة، وإذا أريد بالقدرة القوة القائمة بالإنسان؛ فلا بد من إزالة الموانع، كإزالة القيد والحبس، ونحو ذلك، والصاد عن السبيل وغيره"(١).

ب- الكرَّامية لم تخطئ الصواب بسبب قولها بأن الخلق غير المخلوق؛ بخلاف الأشاعرة، وهذا هو الحق الذي عليه جمهور الأمة.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "والتحقيق ما عليه أئمة السنة، وجمهور الأمة، من الفرق بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق؛ فأفعال العباد هي كغيرها من المحدثات مخلوقة مفعولة لله، كما أن نفس العبد وسائر صفاته مخلوقة مفعولة لله، وليس ذلك نفس خلقه وفعله، بل هي مخلوقة ومفعولة، وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به، ليست قائمة بالله، ولا يتصف بها، فإنه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته، وإنما يتصف بخلقه وفعله، كما يتصف بسائر ما يقوم بذاته، والعبد فاعل لهذه الأفعال، وهو المتصف بها، وله عليها قدرة، وهو فاعلها باختياره ومشيئته، وذلك كله مخلوق لله، فهي فعل العبد، وهي مفعول الرب؛ لكن هذه الصفات -يقصد: غير الاختيارية من اللون والطول والذكورة والأنوثة- لم يخلقها الله بتوسط قدرة العبد ومشيئته، بخلاف أفعاله الاختيارية؛ فإنَّه خلقها بتوسط خلقه لمشيئة العبد وقدرته، كما خلق غير ذلك من المسببات بواسطة أسباب أخر"(٢).

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٨/ ٤٨٧ - ٤٨٨).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ١١٩، ١٢٠).

٢-تقول الكرَّامية بالتحسين والتقبيح العقليين، متابعة في ذلك المعتزلة، فهم يقولون به، ويرتبون عليه الثواب والعقاب قبل ورود الشرع، يقول البغدادي: "وزعمت الكرامية -أيضًا- أن من لم تبلغه دعوة الرسل لزمه أن يعتقد موجبات العقول، وأن يعتقد أن الله أرسل رسلاً إلى خلقه، وقد سبقهم أكثر القدرية إلى القول بوجوب اعتقاد موجبات العقول، ولم يقل أحد قبلهم بوجوب اعتقاد وجود الرسل قبل ورود الخبر عنهم بوجودهم"(١).

ويقول الأسفراييني: "ومن سوء اختيارهم لحقوقهم بالمعتزلة في القول بالواجبات العقلية قبل ورود الشرع، وفي القول بإيجاب أشياء وحظر أشياء على الله تعالى، وترتيبهم عليه شريعة كما رتبها عليهم، ومن كانت هذه مقالته لم يكن في نفسه الانقياد للعبودية، وإنما يطلب درجة المساواة معه، ونعوذ بالله من قول يؤدي إلى ذلك"(٢).

ويقول الشهرستاني: "واتفقوا على أن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع، وتجب معرفة الله تعالى بالعقل؛ كما قالت المعتزلة"(٣).

وهذه المسألة فيها ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن العقل يدرك حسن الأشياء وقبحها، وعلى إدراكه يكون الثواب والعقاب وإن لم يرد الشرع؛ وهذا قول المعتزلة، وثبت موافقة

---

(١) الفرق بين الفرق (٢٢٢).

(٢) التبصير في الدين (٩٦، ٩٧).

(٣) الملل والنحل (١/ ١١٣).

الكرامية لهم.

القول الثاني: أن العقل لا يدرك حسن الأشياء وقبحها، وإنما ذلك بحسب ورود الشرع؛ وهذا قول الأشاعرة.

والقول الثالث: أن العقل يدرك حسن الأشياء وقبحها على وجه الإجمال، وقد تشتبه عليه بعض الأمور؛ لما فيها من حسن وقبح، ولكن الثواب والعقاب لا يترتب عليها إلا بورود الشرع؛ وهذا قول أهل السنة والجماعة.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وأكثر الطوائف على إثبات الحسن والقبح العقليين، لكن لا يثبتونه كما يثبته نفاة القدر من المعتزلة وغيرهم، بل القائلون بالتحسين والتقبيح من أهل السنة والجماعة من السلف والخلف؛ يثبتون القدر والصفات ونحوهما مما يخالف فيه المعتزلةُ أهلَ السنة، ويقولون مع هذا بإثبات الحسن والقبح العقليين..، بل هؤلاء ذكروا أن نفي ذلك هو من البدع التي حدثت في الإسلام في زمن أبي الحسن الأشعري لما ناظر المعتزلة في القدر بطريق الجهم بن صفوان ونحوه من أئمة الجبر، فاحتاج إلى هذا النفي، قالوا: وإلا فنفي الحسن والقبح العقليين مطلقاً لم يقله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها"[(١)].

فقول الكرامية في القدر ملفَّق من قول الأشعرية وقول المعتزلة.

---

(١) الرد على المنطقيين (٤٢٠، ٤٢١).

المطلب الرابع
عقيدة الكرَّامية في حقيقة الإيمان

١- ترى الكرَّامية أنَّ الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان؛ دون القلب والجوارح، ويقولون: إن المنافقين مؤمنون في الدنيا على وجه الحقيقة، ولكنهم في الآخرة مخلدون في نار جهنم.

يرون أن كل إنسان مؤمن بمقتضى الفطرة والميثاق، فإذا أعرب عن ذلك بلسانه؛ فهو مؤمن حقيقي في الدنيا، وما في باطنه فأمره مرجَأ إلى الله، وهذا واضح من خلال كلام الأشعري في المقالات[1]، والبغدادي في الفرق بين الفِرق[2]، والشهرستاني في الملل والنحل[3]، والأسفراييني في التبصير في الدين[4].

٢-وأما قول ابن حزم: "ذهب قوم إلى أن الإيمان هو إقرار باللسان بالله تعالى؛ وإن اعتقد الكفر بقلبه، فإذا فعل ذلك فهو مؤمن من أهل الجنة؛ وهذا قول محمد بن كرام السجستاني وأصحابه"[5]، فهذا لم يثبت عنهم، وهو مستبعد عنهم، للنص الصريح في حكم المنافقين في الآخرة، قال تعالى:

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٢٣).

(٢) انظر: (٢٢٣).

(٣) انظر: (١/ ١١٣).

(٤) انظر: (٩٧، ٩٨).

(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل(٣/ ٢٢٧).

﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٤٦﴾ ﴾ [النساء: ١٤٥ - ١٤٦].

وأما شيخ الإسلام فيرى من قال ذلك عنهم فقد كذب عليهم، وفي ذلك يقول: "والكرامية يقولون: المنافق مؤمن، وهو مخلد في النار؛ لأنه آمن ظاهراً لا باطنـاً، وإنما يدخل الجنة من آمن ظاهراً وباطنـاً. قالوا: والدليل على شمول الإيمان له أنه يدخل في الأحكام الدينية المتعلقة باسم الإيمان، كقوله تعالى: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء: ٩٢]، ويخاطب في الظاهر بالجمعة والطهارة وغير ذلك مما خوطب به الذين آمنوا. وأما من صدق بقلبه ولم يتكلم بلسانه فإنه لا يتعلق به شيء من أحكام الإيمان، لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يدخل في خطاب الله لعباده بقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾، فعلم أن قول الكرامية في الإيمان -وإن كان باطلاً مبتدعـاً لم يسبقهم إليه أحد- فقول الجهمية أبطل منه، وأولئك أقرب إلى الاستدلال باللغة والقرآن والعقل من الجهمية. والكرامية توافق المرجئة والجهمية في أن إيمان الناس كلهم سواء، ولا يستثنون في الإيمان؛ بل يقولون: هو مؤمن حقـاً لمن أظهر الإيمان، وإذا كان منافقـاً فهو مخلد في النار عندهم؛ فإنه إنما يدخل الجنة من آمن باطنـاً وظاهراً، ومن حكى عنهم أنهم يقولون: المنافق يدخل الجنة، فقد كذب عليهم"(١).

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٤٠).

٣- لاشك أن قول الكرَّامية قول مبتدَع[١]، وشاذّ[٢]، ولعلَّ سبب مقالتهم هذه هو عدم تفريقهم بين حقيقة الإيمان مطلقـاً، وكيفية الحكم بالإيمان للمعين، فلمَّا كنَّا نقبل من المعين الدخول في الإسلام، ويعطى حكم المسلم بمجرد النطق بالشهادتين، ولسنا بمأمورين أن ننقب عمَّا في قلبه؛ ولأن الأصل أن القلوب مفطورة على الإيمان، وقد أخذ عليهم الميثاق في عالم الذر = لما كان ذلك جعلوا هذا القدر المقبول من المعين لدخول الإسلام -وهو القول باللسان- حقيقةَ الإيمان، إضافةً إلى أصل الضلالة في هذا الباب، وهو القول بأن الإيمان شيء واحد لا يتبعّض، فإذا ذهب بعضه ذهب كله، فأخرجوا العمل عن مسمى الإيمان.

٤- إنَّ الدين الإسلامي الذي جاء به رسولنا ﷺ، لا بد فيه من التصديق القلبي؛ وهو الإقرار بأن الله حق، ودينه حق، وقد سمَّى الله هذا الأمر: قول القلب، وهو ما لا بد منه لوجود حقيقة الإيمان، وبانتفائه ينتفي الإيمان، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ ﴾ [المائدة: ٤١]، فسمى الله تصديق القلب قولاً، واعتبر من جاء به مؤمنـاً، ومن لم يأت به فليس بمؤمن، فقال: (ولم تؤمن قلوبهم)؛ أي: لم يقولوا ذلك بقلوبهم فيتحقق لهم الإيمان. فإذا تخلف وجاء الشخص بقول اللسان وعمل الجوارح عُدَّ منافقـاً، كما قال الله تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ١٤٠).

(٢) انظر: المرجع السابق (٧/ ٥٥٠).

ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١].

ولا يكفي في حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة التصديق بالقلب، بل لا بد من إعلان هذه العقيدة باللسان، قال تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وقال ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله)[1]؛ فلا بد من النطق بالشهادتين، والإقرار بمقتضاهما حتى يدخل الإنسان في دين الإسلام، ومن اعتقد أن دين الإسلام حق، لكن لا يرى النطق بالشهادتين؛ فهو ليس بمسلم، كحال أبي طالب، عم النبي ﷺ.

ولا يكفي عند أهل السنة والجماعة في وجود حقيقة الإيمان المنجي عند الله؛ التصديقُ بالقلب والقول باللسان؛ حتى يعمل بقلبه: إخلاصًا ومحبة وخشية ورجاء وتوكلاً، فلا بد من الإخلاص في النطق بالشهادتين، والمحبة لله ولرسوله ولدين الإسلام، وغير ذلك من الشروط المعروفة لشهادة أن لا إله إلا الله.

ولا يكفي عند أهل السنة والجماعة في وجود الحقيقة: التصديق بالقلب والقول باللسان والعمل بالقلب؛ حتى يعمل الإنسان بجوارحه، فيصلي لله، ويلتزم بالعمل بشرع الله، فإذا رفض الإنسان العمل بجوارحه بدين الإسلام رغم تصديق قلبه وعمله كما يزعم ونطقه بالشهادتين، فهذا ليس بمسلم على الحقيقة.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (١/ ٥١)، ح (٢٠).

فحقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة لها أربعة أركان: قول القلب وعمله، وقول اللسان، وعمل الجوارح، ويمكن أن تختصر فيقال: الإيمان قول وعمل؛ ولأن الإيمان له شعب وأجزاء وأعلى وأدنى -كما في حديث شعب الإيمان-، قال أهل السنة والجماعة: إن الإيمان حقيقة مركبة؛ فلو ذهب بعضها -مما لا يعد ذهابه من نواقض الإسلام- بقي بعضها الآخر، فكان مذهبهم في مرتكب الكبيرة أنه غير خارج من الإسلام، بل هو مسلم، مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، وهو في الآخرة تحت مشيئة الله؛ إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له، لكنَّه لو عذبه فإنه لا يخلد في النار، وتناله شفاعة الشافعين بإذن الله تعالى.

وهذه بعض النصوص الدالة على ما تقدم:

أ - قال أبو بكر بن أبي شيبة: "الإيمان عندنا: قول وعمل، يزيد وينقص"[١].

ب - قال عمر بن عبد العزيز -فيما ذكره عنه ابن أبي شيبة بسنده-: "أما بعد؛ فإن الإيمان فرائض وشرائع وحدود، وسنن، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان؛ فإن أعش فأبينها لكم حتى تعملوا بها، وإن أنا مت قبل ذلك فما أن على صحبتكم بحريص"[٢].

جـ - قال زيد بن أسلم -فيما ذكره عنه ابن أبي شيبة أيضـًا بسنده-: "لا

---

(١) كتاب الإيمان؛ لابن أبي شيبة (٤٦)، تحقيق الألباني.

(٢) المصدر السابق (٤٥).

بد لأهل هذا الدين من أربع: دخول في دعوة الإسلام، ولا بد من الإيمان وتصديق بالله وبالمرسلين أولهم وآخرهم، وبالجنة والنار، وبالبعث بعد الموت، ولا بد من أن تعمل عملاً، تصدق به إيمانك، ولا بد من أن تعلَّم علمـًا تحسن به عملك، ثم قرأ: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾ [طه: ٨٢]"(١).

د - **قال أبو عبيد القاسم بن سلام**: "اعلم رحمك الله؛ أن أهل العلم والعناية بالدين افترقوا في هذا الأمر -يعني: أمر الإيمان- فرقتين:

فقالت إحداهما: الإيمان بالإخلاص لله بالقلوب، وشهادة الألسنة، عمل الجوارح.

وقالت الفرقة الأخرى: بل الإيمان بالقلوب والألسنة، فأمَّا الأعمال فإنما هي تقوى وبر وليست من الإيمان.

وإذا نظرنا في اختلاف الطائفتين؛ وجدنا الكتاب والسنة يصدقان الطائفة التي جعلت الإيمان بالنية والقول والعمل جميعـًا، وينفيان ما قالت الأخرى"(٢).

وقال -عند قوله تعالى-: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ ﴾ [العنكبوت: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) كتاب الإيمان ومعالمه وسننه واستكمال درجاته (٥٣، ٥٤).

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤١]-: "أفلست تراه تبارك وتعالى، قد امتحنهم بتصديق القول بالفعل، ولم يرض منهم بالإقرار دون العمل حتى جعل أحدهما من الآخر؟ فأي شيء يتبع بعد كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومنهاج السلف؛ بعد الذين هم موضع القدوة والإمامة؟

فالأمر الذي عليه السُّنة عندنا: ما نص عليه علماؤنا، مما اقتصصنا في كتابنا هذا: أن الإيمان بالنية والقول والعمل جميعـًا، وأنه درجات بعضها فوق بعض، إلا أن أولها وأعلاها الشهادة باللسان، كما قال رسول الله ﷺ في الحديث"[١].

هـ - قال وكيع -فيما ذكره عنه الآجري-: "أهل السنة يقولون: الإيمان قول وعمل، والمرجئة يقولون: الإيمان قول، الجهمية يقولون: الإيمان المعرفة"[٢].

و- قال ابن أبي زمنين: "ومن قول أهل السنة: أن الإيمان: إخلاص لله بالقلوب، وشهادة بالألسنة، وعمل بالجوارح، على نية حسنة، وإصابة السنة"[٣].

ز- قد نقل الإجماع على أن أهل السنة يقولون بأن الإيمان قول وعمل

---

(١) كتاب الإيمان (٦٦).

(٢) كتاب الشريعة (٢/ ٦٨٤) تحقيق د. الدميجي.

(٣) أصول السنة (٢٠٧)، بتخريج د. عبد الله البخاري.

غير واحد من أهل العلم؛ منهم: البخاري[١]، واللالكائي[٢]، والبغوي[٣]، وابن عبد البر[٤]، وابن تيمية[٥].

٥- قول الكرَّامية وإن كان مبتدعـًا وشاذاً، إلا أن مخالفتهم لأهل السنة والجماعة تكون في الاسم دون الحكم؛ فهم يسمون المنافق مؤمنـًا؛ أي: في الظاهر وفي أحكام الدنيا، وأمَّا في الآخرة فيحكمون عليه بالخلود في النار.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وقول ابن كرّام فيه مخالفة في الاسم دون الحكم، فإنَّه -وإن سمَّى المنافقين مؤمنين- يقول: إنهم مخلدون في النار؛ فيخالف الجماعة في الاسم دون الحكم"[٦].

٦- قول الكرَّامية في الإيمان على شذوذه أقرب إلى الاستدلال باللغة والقرآن والعقل من قول الجهمية؛ فعندما يطلب منَّا أن نقول: آمنَّا بالله، كقوله تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، فالقول باللسان أشهر في اللغة من تسمية معنى في القلب قولاً.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ ﴾ [النساء: ٩٢]؛ تشمل كل من

(١) انظر: فتح الباري (١/ ٤٧).

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٨٣٢، ٨٤٧).

(٣) انظر: شرح السنة (١/ ٣٨، ٣٩).

(٤) انظر: التمهيد (٩/ ٢٣٨).

(٥) انظر: الإيمان (٢٩٢).

(٦) مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٥٥٠).

قال آمنًا بلسانه، وإن كان منافقـًا، وكذلك فإنَّ من صدق بقلبه ولم يتكلم بلسانه، فإنه لا يعلق به شيء من أحكام الإيمان؛ لا في الدنيا ولا في الآخرة.

فهذه طريقة استدلال الكرَّامية؛ فهي قريبة من اللغة والقرآن والعقل، وأما قول الجهمية ومن تابعهم في جعل الإيمان عبارة عن قول القلب؛ فيُجعل تارة هو المعرفة، وتارة تصديق القلب؛ فهو بعيد في اللغة والقرآن والعقل، فبدعة الجهمية أشد بطلانـًا ونكارة من بدعة الكرَّامية.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: -بعد أن أجرى مقارنة بين قول الكرَّامية وقول الجهمية-:

"فعلم أن قول الكرَّامية في الإيمان -وإن كان باطلاً مبتدعـًا لم يسبقهم إليه أحد- فقول الجهمية أبطل منه، وأولئك أقرب إلى الاستدلال باللغة والقرآن والعقل من الجهمية"(١).

وقال أيضـًا: "وإذا قيل: قول الكرَّامية قول خارج عن إجماع المسلمين، قيل: وقول جهم في الإيمان قول خارج عن إجماع المسلمين قبله، بل السلف كفروا من يقول بقول جهم في الإيمان.

وقد احتج الناس على فساد قول الكرَّامية بحجج صحيحة، والحجج من جنسها على فساد قول الجهمية أكثر"(٢).

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ١٤٠).

(٢) المصدر السابق (٧/ ١٤١).

المطلب الخامس
عقيدة الكرَّامية في الإمامة العظمى

١- مذهب الكرَّامية في الإمامة العظمى من خلال كلام الشهرستاني في الملل والنحل[١]؛ قائم على أمرين اثنين:

أ- أن الإمامة لا تثبت إلا بالإجماع.

ب- جواز عقد البيعة لإمامين في قطرين.

وقد ذكر البغدادي الأمر الثاني، ثم أضاف إليه القول عن بعض أتباع ابن كرّام: "أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان إماماً على وفق السنة، وكان معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إماماً على خلاف السنة، وكانت طاعة كل واحد منهما واجبة على أتباعه؛ فيا عجباً من طاعة واجبة على خلاف السنة"[٢].

إنَّ قول الكرَّامية في أن الإمامة العظمى تثبت بالإجماع؛ يوافق قول أهل السنة؛ لكن هناك خلاف في تحديد الإجماع، فهل هو إجماع الأمة، أو إجماع أهل الحل والعقد، أو إجماع أهل الشوكة من أهل الحل والعقد، أو المقصود به رأي الأغلبية[٣].

يقول البغدادي في أصول الدين: "واختلفوا في طريق ثبوت الإمامة من

---

(١) (١/ ١١٣).

(٢) الفرق بين الفِرق (٢٢٣)، وانظر: أصول الدين (٢٧٤، ٢٧٥).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (٢/ ١٤٩).

نص أو اختيار، فقال الجمهور الأعظم من أصحابنا، ومن المعتزلة، والخوارج، والنجارية: إن طريق ثبوتها الاختيار من الأمة باجتهاد أهل الاجتهاد منهم، واختيارهم من يصلح لها. وكان جائزاً ثبوتها بالنص؛ غير أن النص لم يرد فيها على واحد بعينه، فصارت الأمة فيها إلى الاختيار.

وزعمت الإمامية والجارودية - من الزيدية -، والراوندية - من العباسية -؛ أن الإمامة طريقها النصّ من الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ، ثم نص الإمام على الإمام بعده"[١].

إنَّ الطرق الشرعية الثابتة لتولية الإمام طريقان: الاختيار والاستخلاف.

- **الاختيار**؛ يقوم به أهل الحل والعقد، ولا يشترط فيه إجماعهم، وإنما الشرط أن يكون رأي أغلبيتهم.

- **والاستخلاف**؛ ولا بد فيه من مشاورة أهل الحل والعقد، ويكون بموافقتهم أيضـًا؛ أي: موافقة الأغلبية منهم.

وأمَّا طريق القهر والغلبة والاستيلاء على الحكم بالقوة؛ فهو طريق غير شرعي، ولا يجوز إلا للضرورة من أجل مصلحة المسلمين وحقن دمائهم، وهو طريق تجب الطاعة بموجبه، ويحرم الخروج بسببه.

وأمَّا اشتراط إجماع المسلمين فهو قول الأصم من المعتزلة، ذكر ذلك

---

(١) (٢٧٩).

أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين(١)، وهو شرط مردود؛ لكونه من التكليف بما لا يطاق، ولأنه مخالف لطرق اختيار الخلفاء الراشدين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ(٢).

٢- وأما قولهم بجواز عقد البيعة لإمامين في قطرين؛ فهو غير جائز باتفاق العلماء.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: "اتفق العلماء على أنه لا يجوز أن يعقد لخليفتين في عصر واحد"(٣).

ويؤدي إلى مفاسد عظيمة؛ منها: الاختلاف، والتحاسد والتناحر، والتشتت وضياع القوة، وتسلط الأعداء على الأمة(٤).

أما الجويني رَحِمَهُ اللَّهُ فقد ذكر تفصيلاً قوياً في المسألة يمكن تلخيصه في الصور التالية:

الصورة الأولى: أن يتيسر نصب إمام واحد على الجميع البلاد الإسلامية، ففي هذه الصورة يجب نصب إمام واحد اتفاقًا، ولا يجوز نصب إمامين، كل واحد منهما حكمه نافذ على جميع البلاد؛ لما فيه من الضرر والتنازع البيّن،

---

(١) انظر: (٢/ ١٤٩).

(٢) انظر: الإمامة العظمى (٢٧٩). وقد أفاض المؤلف وفقه الله د. عبدالله الدميجي في استعراض الطرق التي انعقدت بها الإمامة للخلفاء الراشدين.

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (١٢/ ٢٣٣).

(٤) انظر: الإمامة العظمى (٥٦٣).

ولا يجوز أيضـاً نصب إمامين، كل إمام حكمه نافذ على بعض البلاد الإسلامية؛ مع التمكن من نصب إمام واحد نافذ الحكم على الجميع.

الصورة الثانية: إذا لم يمكن نصب إمام واحد على جميع البلاد الإسلامية، فكان بعضها بعيداً عن نظر الإمام لاتساع الدولة، أو لوقوع ذلك القطر بعيداً يحول بينه وبين بقية البلاد الإسلامية بعض بلاد الكفار، أو نحو ذلك من الأسباب، فهنا يجوز للضرورة تعيين أمير على هذا القطر ولا يسمى إمامـاً، فإذا زالت الموانع وجب عليه الإذعان للإمام، وللإمام إقراره أو تغييره بحسب مصلحة المسلمين.

الصورة الثالثة: إذا لم يكن هناك إمام منصوب، وانفصل بعض البلاد الإسلامية عن بعض، وعسر نصب إمام يشمل الجميع، فهنا يجوز نصب أمير على كل قطر، ويكون نافذ الامر على قطره فحسب، وعند اجتماع الكلمة على الإمام وجب على البقية الإذعان لحكمه[1].

٣- وأمَّا اختيار الكرامية القولَ بجواز عقد البيعة لإمامين من أجل إثبات بيعة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يدّعِ الخلافة إلا بعد تنازل الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومبايعته له، ومبايعة المسلمين له بالخلافة[2]، ولذلك فقول بعض الكرَّامية أن خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت على خلاف السُّنة، وواجبة الاتباع؛ مردود بما تقدم، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: غياث الأمم، والتياث الظلم، للجويني (١٢٧- ١٣٢).

(٢) انظر: الإمامة العظمى (٥٦٢).

المبحث الثالث
الصلة بين الكرَّامية والسَّلَفية

المطلب الأول
التهمة بالصلة في باب الصفات

١- تقدم شرح مذهب الكرامية في باب الصفات، وألخص أهمه هنا في النقاط التالية:

أ- تقول الكرامية: إن الله جسم لا كالأجسام، ويقصدون بالجسم: القائم بنفسه، وينفون التشبيه؛ فهم يرون أن القول بالجسمية لا يستلزم التشبيه، ويؤكدونه بقولهم: لا كالأجسام.

ب- يثبتون صفة الاستواء على العرش، لكنهم ضلوا في استخدام ألفاظ المماسّة والملاقاة، والقول بالبُعد المتناهي؛ مما أدخلهم في الوقوع في التكييف المنهي عنه شرعـًا، والتمثيل الباطل عقلاً وشرعـًا.

ت- يثبتون الصفات الذاتية، ويجيزون تسميتها أعراضـًا، ويثبتون الصفات الفعلية ويجيزون تسميتها بالحوادث، ولكن يمنعون أن تكون هذه الأعراض والحوادث مخلوقة.

ث- يثبتون لله صفة الكلام والقول، ويفرقون بينهما؛ فيقولون: إن صفة الكلام قديمة، وهي -عندهم- بمعنى: القدرة على الكلام، ولا يثبتون أن الله متكلم من الأزل؛ فراراً من القول بتسلسل الحوادث في الماضي، ويقولون:

إن القول حادث مسموع، وبناء عليه فإن القرآن قول الله حادث مسموع غير مخلوق.

٢- هناك من يربط بين مذهب السلف، الذي شرحه ابن تيمية، وسار عليه أتباع المنهج السلفي بعده إلى عصرنا الحاضر، وبين مذهب الكرامية، فيزعمون أن مذهب ابن تيمية والسلفية في عصرنا الحاضر هو امتداد لمذهب الكرامية في الصفات، وليس مذهبهم هو مذهب السلف الصالح.

٣- لا صلة البتة بين مذهب السلف -سواء المتقدمون والمتأخرون- وبين مذهب الكرَّامية في الصفات، وإنَّما هي تهمة ألقاها بعض كتاب الفِرق المعاصرين[١]، تنفيراً من مذهب السلف المتأخرين؛ ويقصد: ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **وفي عصرنا الحاضر: محمد بن عبد الوهاب** رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والرد على هذه التهمة من وجوه:

أ- مذهب ابن تيمية في الصفات هو مذهب سلفنا الصالح في الأسماء والصفات؛ وهو الإيمان بكل ما أخبرنا الله تعالى به عن نفسه نفيـًا أو إثباتـًا؛ سواء في الكتاب أو في السنة، دون تعرض لذلك بتحريف أو تعطيل، أو تمثيل أو تكييف؛ لأن ذلك كله إلحاد في أسماء الله وصفاته[٢]، وقد حرَّمه الله عَزَّوَجَلَّ في قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ

(١) انظر: مقدمة الكوثري لكتاب السيف الصقيل: (٥-٨، ١٣، ١٤)، ونشأة الفكر: (١/ ٣١٠، ٣١١).

(٢) انظر: العقيدة الواسطية (١٧-٣١)، بشرح خالد المصلح.

﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقد ذهب سلفنا الصالح هذا المذهب؛ لأن الكلام في باب الأسماء والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات، ولما كان المتكلم هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فلا يسعنا نحن المخاطبين بكلام الله إلا التصديق، بل الإيمان الجازم بجميع خبر الله عن نفسه، فالله جل جلاله أعلم بنفسه، ورسله صادقون مصدقون في خبرهم عن الله، وهم أعلم الخلق بالله، فكلام الله عَزَّوَجَلَّ وكلام رسوله ﷺ؛ أبلغ الكلام وأفصحه وأبينه وأتمُّه، فما خاطبنا الله عَزَّوَجَلَّ به فهو على ظاهره اللائق بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلا يجوز تقييد صفات الله بمماثل من مخلوقاته، ولا طلب تعيين كُنه صفاته، ولا تحريف كلامه لا لفظاً ولا معنى، ولا إنكار أسماء الله وصفاته أو لبعضها، ولا إنكار معانيها الظاهرة اللائقة بالله تعالى(١).

يقول أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وله يد ووجه ونفس، كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس، فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفات الله تعالى بلا كيف"(٢).

ويقول الإمام أحمد -كما نقله عنه ابن تيمية-: "لا يوصف الله إلا بما

---

(١) انظر: العقيدة التدمرية (٣-٧) بتحقيق السعوي.

(٢) الفقه الأكبر (٤٢) بشرح د. الخميس.

وصف به نفسه، أو وصفه به رسول الله ﷺ، لا يتجاوز القرآن والحديث"[١].

ويقول ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ **مبيناً معتقد السلف في أحاديث الصفات:** "وعدْل القول في هذه الأخبار؛ أن نؤمن بما صح منها بنقل الثقات لها، فنؤمن بالرؤية والتجلّي، وأنه يعجب وينزل إلى السماء الدنيا، وأنه على العرش استوى، وبالنفس واليدين، من غير أن نقول في ذلك بكيفية أو بحدّ أو أن نقيس على ما جاء ما لم يأت، فنرجو أن نكون في ذلك القول والعقد على سبيل النجاة غداً إن شاء الله تعالى"[٢].

ويقول ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ولله -تعالى ذكره- أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيُّه ﷺ أمتَه، لا يسع أحداً من خلق الله قامت عليه الحجة -بأن القرآن نزل به وصح عنده قول رسول الله ﷺ فيما روي عنه به الخبر منه- خلافُه"[٣].

ويقول في حقائق الصفات: "الصواب من هذا القول عندنا أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات، ونفي التشبيه"[٤].

ويقول في معاني الصفات: "معنى ذلك ما دلَّ عليه الخبر، وليس عندنا

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦)، وانظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد، جمع وتحقيق، د. عبد الإله الأحمدي (١/ ٢٧٦-٢٧٨).

(٢) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (٥٣)؛ تحقيق عمر بن محمود أبو عمر.

(٣) التبصير في معالم الدين (١٣٢).

(٤) المصدر السابق (١٤٠).

للخبر إلا التسليم والإيمان به؛ فنقول: يجيء ربنا جل جلاله يوم القيامة، والملك صفـًا صفـًا، ويهبط إلى السماء الدنيا، وينزل إليها في كل ليلة، ولا نقول معنى ذلك: ينزل أمره، بل أمره نازل إليها كل لحظة وساعة، وإلى غيرها من جميع خلقه الموجودين، ما دامت موجودة، ولا تخلو ساعة من أمره، فلا وجه لخصوص نزول أمره إليها وقتـًا دون وقت ما دامت موجودة.

وكالذي قلنا في هذه المعاني من القول: الصواب من القيل في كلِّ ما ورد به الخبر في صفات الله عَزَّوَجَلَّ وأسمائه -تعالى ذكره- بنحو ما ذكرناه"(١).

ويقول ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر؛ مذهبنا: أن نثبت لله ما أثبته لنفسه؛ نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، عزَّ ربنا عن أن يشبه المخلوقين، وجل ربنا عن مقالة المعطلين، وعزَّ أن يكون عدمـًا كما قاله المبطلون؛ لأن ما لا صفه له: عدمٌ، تعالى الله عما يقول الجهميون الذين ينكرون صفات خالقنا، الذي وصف بها نفسه في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ "(٢).

ويقول أبو عثمان الصابوني -في معتقد أصحاب الحديث في الصفات-: "ويعرفون ربهم عَزَّوَجَلَّ بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أو شهد له بها رسوله ﷺ على ما وردت الأخبار الصحاح به، ونقلت العدول الثقات عنه.

---

(١) المصدر السابق (١٤٧).

(٢) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل (١/ ٢٦).

ويثبتون له ما أثبته لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيهـاً لصفاته بصفات خلقه، فيقولون: إنه خلق آدم بيديه؛ كما نص سبحانه عليه في قوله -عز من قائل-: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ﴾ [ص: ٧٥]، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه؛ بحمل اليدين على النعمتين أو القوتين، تحريف المعتزلة الجهمية -أهلكهم الله-، ولا يكيفونها بكيف، أو شبهها بأيدي المخلوقين، تشبيه المشبهة -خذلهم الله-، وقد أعاذ الله أهل السنة من التحريف والتشبيه والتكييف، ومنَّ عليهم بالتعريف والتفهيم؛ حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه"[1].

إلى غير ذلك من النصوص العديدة؛ الموضحة مذهب السلف الصالح في باب الأسماء والصفات، وقد قام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنصره ونشره.

ب- سار ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ على طريقة سلفنا الصالح في باب الأسماء والصفات؛ وهو إثبات الوارد من غير تمثيل، وتنزيه الله عن مماثلة المخلوقات من غير تعطيل الوارد، انطلاقـاً من قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]؛ فالتنزيه في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾ لا يجعلهم ينكرون ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾، والإثبات الوارد في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ لا ينسيهم التنزيه، وهكذا في جميع الثابت لله من الأسماء والصفات؛ يؤمنون به مع اعتقاد نفي المماثلة،

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (١٦٠-١٦٤).

وأنه على الوجه اللائق بالله عَزَّوَجَلَّ[١].

جـ- إنَّ لفظتي التشبيه والتجسيم؛ من الألفاظ المجملة التي لم يرد في الكتاب والسنة نفيهما أو إثباتهما، وقد أدخل المتكلمون ضمنها ما هو حق ثابت لله تعالى من الأسماء والصفات، فمن وافقهم في النفي مطلقـًا؛ فقد نفى الحق الثابت لله تعالى، ومن خالفهم فأثبتهما مطلقـًا؛ فقد أثبت الباطل الموجود فيهما، فلذا وجب الاستفصال عن المعنى المراد بهما، فالمعنى الحق يُثبَت، والمعنى الباطل يُنفى، ويتوقف في استعمال هذه الألفاظ في حق الله جل جلاله، إلا في حال البيان وتفصيل المعاني.

لقد انحرف المتكلمون في باب الأسماء والصفات؛ حين ظنوا أن مجرد الاشتراك في الأسماء يؤدي إلى التماثل في المسميات، فمنهم من جعل ذلك في كل اسم أو صفة يجوز أن تطلق على المخلوق، فإذا أطلقت على الخالق فهذا هو التشبيه والتمثيل والتجسيم عندهم[٢].

ومنهم من جعل ذلك في الصفات دون الأسماء[٣]، ومنهم من جعل ذلك في بعض الصفات دون بعض[٤]، وهكذا بلا ضابط ولا ميزان، إلا مجرد الهوى والرأي.

---

(١) انظر: التدمرية (٨-١٢).

(٢) انظر: الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد (٦٦)، ضمن مجموع عقائد السلف.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار (١٢٨).

(٤) انظر: الشامل في أصول الدين (٣٠، ٣٤، ٣٩).

أمَّا السلف الصالح؛ فقد أثبتوا ما ورد لله تعالى من الأسماء والصفات على الوجه اللائق به، واعتبروا أنَّ مجرد الاشتراك في المعاني الكلية للألفاظ لا يقتضي المماثلة بين الخالق والمخلوق؛ لأن هذه المعاني الكلية توجد في الأذهان لا في الأعيان، وبها نعرف معاني أسماء الله وصفاته، فإذا قيدت وأضيفت للخالق أو للمخلوق كان لكل منهما ما يخصه ويليق به، فإن الاشتراك في الأسماء والصفات التي قد أطلقت على الخالق وعلى المخلوق، هو من قبيل التواطؤ الخاص في الألفاظ، لا من قبيل الألفاظ المشتركة كما تقوله المفوضة، ولا من قبيل الألفاظ المتواطئة العامة كما تقوله الممثلة، وإنما من قبيل الألفاظ المتواطئة الخاصة، التي تسمى بالمشككة، وهي عبارة عن ألفاظ تتفق تماماً في حروفها، ولكنها تتفاوت في معانيها.

مثل اللفظة الكلية: البياض؛ تطلق على الورقة، وتطلق على الثلج، وتطلق على الفضة، فيقال: الورقة بيضاء، والثلج أبيض، والفضة بيضاء؛ فهذه الكلمات متفقة في ألفاظها، متفاوتة في معانيها؛ فبياض الورقة يختلف عن بياض الثلج، وعن بياض الفضة، وهكذا السمع والبصر والقدرة، تطلق على الأحياء؛ فيكون الاتفاق في المعنى الكلي الموجود في الذهن، فإذا قيدنا السمع بسمع الشيخ العجوز، أو بسمع الشاب القوي -وكذا البصر والقدرة- تفاوت المعنى؛ فهذا التشبيه -وهو مجرد الاشتراك في المعاني الكلية الموجودة في الذهن- يثبته سلفنا الصالح، وبه يعرفون معاني أسماء الله وصفاته.

وأمَّا في حال التقييد للأسماء والصفات، فينفون التشبيه، الذي يطلقون عليه التمثيل، وهو أن يكون شيء من أسماء الله وصفاته مثل أسماء وصفات المخلوق، أو يكون شيء من صفات المخلوق مثل صفات الخالق جل جلاله؛ فلا يوجد أي مماثلة بين أسماء الله وصفاته وبين أسماء المخلوق وصفاته، بمعنى أنه يجب لأحدهما ما يجب للآخر، أو يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، أو يمتنع عن أحدهما ما يمتنع عن الآخر.

فالخلاصة؛ هناك مطلق التشبيه: وهو مجرد الاشتراك في المعنى الكلي من اللفظة والموجود في الذهن، فهذا يثبته سلفنا الصالح، وأما التشبيه المطلق؛ وهو التمثيل، كأن تقول يد الله كيد المخلوق -تعالى الله عن ذلك-، أو العكس؛ تقول: عزة المخلوق كعزة الخالق؛ فهذا باطل ينكره أهل السنة والجماعة.

وقد جلَّى ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **حقيقة التشبيه بما لا مزيد عليه**، ومن ذلك قوله -معرفـًا التشبيهَ الباطل-: "ومن قال: له علم كعلمي، أو قوة كقوتي، أو حب كحبي، أو رضا كرضاي، أو يدان كيدي، أو استواء كاستوائي: كان مشبهـًا، ممثلاً لله بالحيوانات"[١].

وقال موضحـًا الحقيقة: "اتفاق المسميين في بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل الذي نفته الأدلة السمعيات والعقليات، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق؛ مما يختص بوجوبه، أو جوازه،

(١) التدمرية (٣٠).

أو امتناعه؛ فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق، ولا يشركه مخلوق في شيء من خصائصه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ "[١].

ويقول أيضـًا: " كل ما نثبته من الأسماء والصفات؛ فلا بد أن يدل على قدر مشترك تتواطأ فيه المسميات، ولولا ذلك لما فهم الخطاب، ولكن نعلم أن ما اختص الله به وامتاز عن خلقه؛ أعظم مما يخطر بالبال أو يدور في الخيال "[٢].

ويقول أيضـًا: "فإن قيل: إن الشيء إذا شابه غيره من وجه؛ جاز عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه، ووجب له ما وجب له، وامتنع عليه ما امتنع عليه.

قيل: هب أن الأمر كذلك؛ ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ولا نفي ما يستحقه؛ لم يكن ممتنعـًا.

كما إذا قيل: إنه موجود حي عليم بصير، وقد سمى بعض المخلوقات؛ حيـًا عليمـًا سميعـًا بصيراً.

فإذا قيل: يلزم أن يجوز عليه ما يجوز على ذلك؛ من جهة كونه موجوداً، حيـًا، عليمـًا، سميعـًا، بصيراً.

قيل: لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعـًا على الرب تعالى؛ فإن ذلك

---

(١) المصدر السابق (٣٩، ٤٠).

(٢) المصدر السابق (٤٣).

لا يقتضي حدوثـًا، ولا إمكانـًا، ولا نقصـًا، ولا شيئـًا مما ينافي صفات الربوبية.

وذلك أن القدر المشترك؛ هو مسمى الوجود، أو الموجود، أو الحياة، أو الحي، أو العلم، أو العليم، أو السمع والبصر، أو السميع والبصير، أو القدرة أو القدير، والقدر المشترك مطلق كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر، فلم يقع بينهما اشتراك؛ لا فيما يختص بالممكن المحدث، ولا فيما يختص بالواجب القديم؛ فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه.

فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال: كالوجود والحياة والعلم والقدرة، ولم يكن ذلك مما يدل على شيء من خصائص المخلوقين، كما لم يدل على شيء من خصائص الخالق = لم يكن في إثبات هذا محذور أصلاً، بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فكل موجودين لا بد بينهما من مثل هذا، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود"[1].

د- قرر ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ القول الفصل في لفظة الجسم على الله تعالى، وبين أنها من الألفاظ المجملة المبتدعة، فإن أراد بها القائل معنى حقـًا، فقال: هو جسم لا كالأجسام؛ بمعنى أنه موجود قائم بنفسه = فهذا المعنى حق، لكن لا يجوز وصف الله تعالى بأنه جسم لا كالأجسام، ولا يسمى هذا القائل مشبهـًا مجسمـًا؛ لأن هذا ليس فيه تمثيل، وإنما فيه إطلاق لفظ مجمل مبتدع على الله لم يرد إطلاقه في الكتاب ولا في السنة، وأمَّا التمثيل

(١) التدمرية (١٢٥، ١٢٦).

فهو تقييد أسماء الله وصفاته بمماثل من مخلوقاته كما تقدم.

كما شدَّد شيخ الإسلام على من وصف الله بأنه جسم، اشتد نكيره على من يريد أن يتوصل بنفي إطلاق الجسم على الله إلى نفي صفات الله تعالى الثابتة له؛ كالوجه واليدين والعين والسمع والقدم، ونحو ذلك من الصفات الذاتية، وبيَّن أنَّه لا بد من النظر إلى مراد القائل بهذه اللفظة، ودراسة المعاني؛ فالمعنى الحق الوارد نثبته، والمعنى الباطل ننفيه، ونتوقف في إطلاق هذه اللفظة على الله تعالى.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وفي الجملة؛ الكلام في التمثيل والتشبيه ونفيه عن الله مقام، والكلام في التجسيم ونفيه مقام آخر؛ فإن الأول دلَّ على نفيه الكتاب والسنة وإجماع السلف والأئمة، واستفاض عنهم الإنكار على المشبهة، الذين يقولون: يد كيدي، وبصر كبصري، وقدم كقدمي.. وأمَّا الكلام في الجسم والجوهر، ونفيهما وإثباتهما، فبدعة ليس لها أصل في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، ولا تكلم أحد من السلف والأئمة بذلك؛ لا نفيـًا ولا إثباتـًا.

والنزاع بين المتنازعين في ذلك: بعضه لفظي، وبعضه معنوي؛ أخطأ هؤلاء من وجه، وأخطأ هؤلاء من وجه؛ فإن كان النزاع مع من يقول: هو جسم أو جوهر، إذا قال: لا كالأجسام ولا كالجواهر؛ إنما هو في اللفظ.

وممن قال: هو كالأجسام والجواهر، يكون الكلام معه بحسب ما يفسره من المعنى، فإن فسر ذلك بالتشبيه الممتنع على الله تعالى كان

مردوداً؛ وذلك بأن يتضمن قوله إثبات شيء من خصائص المخلوقين لله، فكل قول تضمن هذا فهو باطل.

وإن فسر قوله: جسم كالأجسام بإثبات معنى آخر، مع تنزيه الرب عن خصائص المخلوقين؛ كان الكلام معه في ثبوت ذلك المعنى وانتفائه"[(١)].

وقد بسط الحديث عن هذا الموضوع في منهاج السنة، وأكَّد عدم استخدام هذه اللفظة في حق الله تعالى؛ فإن المثبتة لها قد أدخلوا في ذلك من الأمور التي نفاها الله ورسوله ﷺ، وكذلك النفاة؛ قد أدخلوا في النفي ما أثبته الله ورسوله ﷺ من صفات؛ كعلمه وقدرته ومشيئته ومحبته ورضاه وغضبه وعلوه، وقالوا: إنه لا يرى، ولا يتكلم بالقرآن ولا غيره.

وبيَّن معاني الجسم في اللغة العربية، وفي اصطلاح النُّظّار، ووضح تنازعهم في ذلك، وخلص إلى أن إثبات صفات الله تعالى -سواء الذاتية أو الفعلية الثابتة في الكتاب والسنة الصحيحة على الوجه اللائق بالله- هو المعتقد الحق الواجب التعبد لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به، دون خوف من نبز أهل الباطل لأهل الحق بالألقاب الشنيعة؛ مثل كونهم مشبهة أو مجسمة[(٢)].

هـ- إنَّ سلفنا الصالح يقدسون ربهم جل جلاله، وينزهونه عن كل ما لا يليق بجلاله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وقد تقدم بيان طريقتهم في التنزيه؛ أنَّها تكون مع إثبات ما ورد لله من أسماء وصفات، وأمَّا التنزيه بنفي الوارد؛ فهذا تكذيب

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٤/ ١٤٥-١٤٧).

(٢) انظر: منهاج السنة (٢/ ٥٢٧-٥٦٣).

لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ولرسوله ﷺ؛ وليس تنزيهـًا، وكذلك فإن السلف يتوقفون في نفي الألفاظ المجملة المحتملة للحق والباطل، حتى لا ينفوها عن الله فيكون ذلك سببـًا لنفي الحق الذي فيها، ولا يثبتونها إلا بتقييدها بالمعنى الحق، ويعبرون عن ذلك بالمعاني الواردة في الكتاب وفي السنة.

و- تنزيه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عن حلول الحوادث؛ إن كان المقصود به نفي صفات الله تعالى الاختيارية؛ كالنزول والاستواء والغضب والرضا، فهذا تنزيه باطل، وإن كان المقصود بذلك نفي حلول المخلوقات بذات الله تعالى؛ فهذا حق ينزه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عنه.

علمـًا بأن أهل السنة والجماعة -أتباع السلف الصالح- يثبتون لله جل جلاله الصفات الفعلية، التي يكون جنسها قديمـًا، وآحادها حادثة؛ فآحاد بعض صفات الله تعالى إن سميناها حادثة -أي: حدثت بعد أن لم تكن- لا يعني أنها مخلوقة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؛ لأن نوعها قديم، والله متصف بالفعل أزلاً وأبداً، لكن آحاد فعله أو إرادته أو كلامه تحدث شيئـًا فشيئـًا، وحينـًا وآخر؛ بمشيئة الله وقدرته، فهي من صفات الله عَزَّوَجَلَّ غير مخلوقة، فهذه الأفعال لو أطلق عليها اسم الحوادث بهذا المعنى فلا ننفيه، وإن أطلق عليها هذا الاسم بمعنى كونها مخلوقة؛ فإن هذا الأمر باطل، لا نجيز هذه التسمية، وننزه الله عن أن يحل به شيء من مخلوقاته، ولكن تحل به آحاد صفاته الفعلية سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وإذا قالوا: لا تحله الحوادث، أوهموا الناس أن

مرادهم أنه لا يكون محلاً للتغيرات والاستحالات، ونحو ذلك من الأحداث التي تحدث للمخلوقين؛ فتحيلهم وتفسدهم، وهذا معنى صحيح، ولكن مقصودهم بذلك: أنه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسه، ولا له كلام ولا فعل يقوم به؛ يتعلق بمشيئته وقدرته، وأنه لا يقدر على استواء، أو نزول، أو إتيان، أو مجيء، وأن المخلوقات التي خلقها لم يكن منه عند خلقها فعل أصلاً، بل عين المخلوقات هي الفعل، ليس هناك فعل ومفعول، وخلق ومخلوق؛ بل المخلوق عين الخلق، والمفعول عين الفعل، ونحو ذلك"(١).

المطلب الثاني
التهمة بالصّلة في التفريق بين الرسول والمرسل

١- تقدم بيان مقالة الكرَّامية في التفريق بين الرسول والمرسل، فالرسول عندهم نبي ورسول قبل أن يوحى إليه؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلق فيه هاتين الصفتين: النبوة والرسالة، فإذا أوحى الله إليه صار مرسلاً، وإذا توفاه الله تعالى عاد رسولاً فحسب، ولذلك فهم يرون الرسول ﷺ في قبره رسولاً وليس بمرسل، هذه هي مقالتهم، ولم يُذكر عنهم شيءٌ سوى ذلك، ولكن هناك من يلزمهم بلازم قولهم، وهو أن النبي ﷺ لم يعد مرسلاً فلا يستحق التعظيم؛ لأنه عاد كما كان قبل البعثة.

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٢)، وانظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٢١٧-٢٣٦)، ومنهاج السنة (١/ ٤٢٥-٤٣١).

٢- لم يقل السلف -متقدمهم ومتأخرهم- بمقالة الكرامية السابقة.

٣- السلف الصالح الذين سار ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ على خطاهم عرفوا المراد بالتوحيد والواجب عليهم فيه من خلال كلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وكلام رسوله ﷺ، فما أخبرهم الله تعالى به عن نفسه نفيـًا أو إثباتـًا في الكتاب أو السنة آمنوا به إيمانـًا جازمـًا دون اعتراض على ذلك، لا برأي ولا بهوى، فوحَّدوا الله تعالى به، فكان هذا النوع من التوحيد يسمونه بالتوحيد الخبري، أو التوحيد العلمي، وقد يسمى بتوحيد المعرفة والإثبات، وهو ما يتعلق بوحدانية الله في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله.

هذا ما يتعلق بالتوحيد من جهة الخبر، وأمَّا التوحيد من جهة الطلب؛ فالسلف قد وحدوا الله تعالى بما أمرهم الله به من العبادة، وانتهوا عن صرف أي نوع منها إلى غيره، فامتثلوا لذلك دون اعتراض عليه بذوق أو سياسة أو هوى أو غير ذلك، فسمَّوا هذا النوع من التوحيد من جهة ما يستحقه الرب: توحيد الألوهية، أو الإلهية، أو العبادة، أو المحبة، وسموه من جهة ما يقوم به العبد: توحيد القصد والطلب، أو التوحيد الطلبي، أو التوحيد العملي.

وهذا النوع من التوحيد هو الغاية التي من أجلها خلق الله تعالى الإنس والجن، فوحدانية الله في ذاته وصفاته وأفعاله أمر ثابت في الفطر المستقيمة، ومقرر في العقول السليمة، لذا لم يأت الرسل لدعوة الناس إلى الإيمان بذلك، بل جاءت الرسل تدعو الناس إلى العمل بمقتضى ذلك، وهو إفراد الله تعالى بالعبادة؛ فهذا هو مفهوم التوحيد عند السلف، وهذا هو معنى (لا

إله إلا الله) عندهم، وهذا هو معنى الإسلام، ومعنى الدين، ومعنى الإيمان، كلُّه يدور على وجوب إفراد الله تعالى بالعبادة؛ لأنه المنفرد بالخلق والملك والتدبير، الذي لا ند له ولا مثيل، لا في أسمائه ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ فهو المستحق جل جلاله للتأله؛ أي: التعلق القلبي الموجب قصده -جل جلاله- وحده لا شريك له؛ بما شرع من أنواع العبادة، فمن صرف أي نوع منها لغير الله تعالى فقد خرج من دائرة التوحيد إلى الشرك؛ الذي هو أعظم الظلم، وأقبح الذنوب على الإطلاق[١].

٤- لا يصح البتة؛ اتهام ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب -رحمهما الله- بتلك التهم الشنيعة دون أدنى تحرٍ أو تبصر، ولا يصح الخلط بين مسألة زيارة قبر النبي ﷺ، ومسألة شد الرحل من أجل زيارة القبر، والخلط بين ما يكون في الزيارة المشروعة وما يكون في الزيارة البدعية، فيعتبر النهيَّ عن شد الرحل نهياً عن الزيارة من غير شد الرحل، أو يعتبر النهي عن الزيارة البدعية نهياً عن الزيارة الشرعية، والاستنتاج من ذلك عدم محبة الرسول ﷺ، وعدم تعظيمه.

وأخطر من ذلك استنتاجه أنهم يرون أن صفة الرسالة قد انتهت عن الرسول ﷺ، فهو قد أداها، فلم يعد في قبره رسولاً؛ وهذا فهم غريب واستنباط منكر، ولا بد أن تكون هذه النتيجة المبنية على هذا الفهم

---

(١) انظر: التدمرية (٣)، (١٧٩،١٦٥)، (١٩٦-٢٠٦)، وحقيقة التوحيد لشيخنا الفاضل د.علي بن نفيع العلياني (٥٤ - ٦٠).

الخاطئ؛ إذ إن ما بُني على باطل فهو باطل.

والصواب؛ أنَّ سلفنا الصالح، وابن تيمية وابن عبد الوهاب -رحم الله الجميع-، من أشد الناس محبة لرسول الله ﷺ، وأكثرهم تعظيماً له، يدل على ذلك شدة متابعتهم للرسول ﷺ، فهم أتباع سنة النبي ﷺ؛ ما أمرهم به امتثلوه، وما نهاهم عنه انتهوا عنه، ولا يبتدعون في دين الله، بخلاف من يزعمون تعظيم رسول الله ﷺ، ويخالفونه في أعظم ما جاء به وهو التوحيد، فيرتكبون الشرك الأكبر ويدْعون إليه زاعمين محبة رسول الله ﷺ وتعظيمه.

أخرج الإمام مسلم بسنده عن ابن بريدة عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها"(١).

وأخرج أيضاً بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ كلما كان ليلتها من رسول الله ﷺ يخرج من آخر الليل إلى البقيع فيقول: "السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وأتاكم ما توعدون، غداً مؤجلون، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد"(٢).

لذلك؛ لم يختلف السلف في مشروعية زيارة القبور عموماً، ويدخل ضمنها قبر النبي ﷺ، ويفعل عندها ما شرعه لنا رسول الله ﷺ، من الاتعاظ

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، (٢/ ٦٧٢) ح (٩٧٧).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور، والدعاء لأهلها (٢/ ٦٦٩) ح (٩٧٤).

والاعتبار، والسلام على الموتى، والدعاء لهم، وهذا ما يفعل عند قبره ﷺ أيضـًا، مع الشهادة له بأنَّه قد بلَّغ رسالة ربه على أكمل الوجوه، فهذه هي الزيارة المشروعة، وتكون من غير شد رحل.

فقد أخرج البخاري بسنده عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجد الأقصى، ومسجدي"(١).

وقد اختلف العلماء هنا في نوع (لا)؛ أهي نافية أم ناهية؟ فالذين قالوا بأنها ناهية حكموا بحرمة شد الرحل من أجل زيارة القبور، سواء في ذلك قبر النبي ﷺ أو قبر غيره، ومن قال بأنها نافية، حكم بعدم فضيلة شد الرحل من أجل زيارة القبور، فصار إجماعـًا منهم بعدم استحباب أو سنية شد الرحل من أجل زيارة القبور.

وهذا هو قول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وقول محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ، يقولان بأن زيارة القبور على قسمين: زيارة بشد رحل، وزيارة بدون شد رحل، فالزيارة بشد رحل ممنوعة، والتي بدون شد رحل يرونها تنقسم إلى قسمين أيضـًا، فما كان منها على وفق ما شرعه الرسول ﷺ من الاتعاظ بالقبور، والدعاء للموتى، والسلام عليهم، فهذه زيارة مشروعة. وما كان

---

(١) صحيح البخاري، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب مسجد بيت المقدس (٣/ ٧٠) ح (١١٩٧)، وانظر صحيح مسلم، كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد (٢/ ١٠١٤) ح (١٣٩٧).

منها مخالفـًا لهدي الرسول ﷺ، وهو ما يكون القصد فيها الانتفاع من الموتى؛ فهذه زيارة بدعية يختلف حكمها بحسب نوع البدعة فيها، فما كان فيه طلب من الموتى مباشرة، أو يرجو منهم الدعاء له على وجه الذلة والخضوع، ويتقرب إليهم بالذبائح والنذور؛ فهذا شرك أكبر، وأمَّا إذا كان الطلب من الله، والعبادة لله، لكن يعتقد البركة في تلك البقعة وأنها سبب لقبول دعائه، فهذا يعد من الشرك الأصغر، فهل في هذا تنقص من قدر الموتى، وهل من يقول بذلك غير معظم لرسول الله ﷺ، أو هو في الحقيقة يعرف حقوق الموتى، وحق رسول الله ﷺ، وهو معظّم لما عظمه رسول الله ﷺ، الذي دعا إلى التوحيد، ونهى عن كل ما من شأنه أن يقدح في جناب التوحيد من الشرك والخرافة، ومن ذلك النهي عن الغلو في الصالحين وفي الأنبياء وفي قبورهم، مع معرفة قدرهم، وإجلالهم، وإنزالهم المنزلة اللائقة بهم.

يقول ابن تيمية -رادّاً على من اتهمه بأنه يحرم زيارة قبور الأنبياء، وقبور غيرهم-: "هذا الكلام مع قلته فيه من الكذب الباطل والافتراء ما يلحق صاحبه بالكذابين المردودي الشهادة، أو الجهال البالغين في نقص الفهم والبلادة. وكان ينبغي له أن يحكي لفظ المجيب بعينه ويبين ما فيه من الفساد، وإن ذكر معناه فيسلك طريق الهدى والسداد.

فأما أن يذكر عنه ما ليس فيه، ولا يذكر ما فيه، فهذا خروج عن الصدق والعدل إلى الكذب والظلم؛ وذلك أن الجواب ليس فيه تحريم زيارة القبور

البتة، لا قبور الأنبياء والصالحين ولا غيرهم، ولا كان السؤال عن هذا، وإنما فيه الجواب عن السفر إلى القبور، وذكر قولي العلماء في ذلك.

والمجيب قد عرفت كتبه، وفتاويه مشحونة باستحباب زيارة القبور وفي جميع مناسكه يذكر استحباب زيارة قبور أهل البقيع وشهداء أحد، ويذكر زيارة قبر النبي ﷺ إذا دخل مسجده والأدب في ذلك وما قاله العلماء، وفي نفس الجواب قد ذكر ذلك، ولم يذكر قط أن زيارة القبور معصية ولا حكاه عن أحد، بل كان يعتقد حين كتب هذا الجواب أن زيارة القبور مستحبة بالإجماع، ثم رأى بعد ذلك فيها نزاعـاً وهو نزاع مرجوح، والصحيح أنها مستحبة، وهو في هذا الجواب إنما ذكر القولين في السفر إلى القبور، وذكر أحد القولين أن ذلك معصية، ولم يقل: إن هذا معصية محرمة مجمع عليها، ولكن قال: إذا كان السفر إليها ليس للعلماء فيه إلا قولان: قول من يقول: إنه معصية، وقول من يقول: إنه ليس بمحرم، بل لا فضيلة فيه، وليس بمستحب، فإذن من اعتقد أن السفر لزيارة قبورهم أنه قربة وعبادة وطاعة؛ فقد خالف الإجماع، وإذا سافر لاعتقاده أن ذلك طاعة كان ذلك محرمـاً بالإجماع.

فهذا الإجماع حكاه؛ لأن علماء المسلمين الذين رأينا أقوالهم اختلفوا في قوله: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى"؛ هل هو تحريم لذلك أو نفي لفضيلته؟، على قولين.

وعامة المتقدمين على الأول؛ مع اتفاقهم على أن هذا يتناول السفر إلى القبور، فإن الصحابة والتابعين والأئمة لم يعرف عنهم نزاع في أن السفر إلى القبور وآثار الأنبياء داخل في النهي، كالسفر إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وغيره، وإن كان الله سماه الوادي المقدس، وسماه البقعة المباركة ونحو ذلك؛ فلم يعرف عن الصحابة نزاع أن هذا وأمثاله داخل في نهي النبي ﷺ عن السفر إلى غير المساجد الثلاثة، كما لم يعرف عنهم نزاع أن ذلك منهي عنه، وأن قوله ﷺ: (لا تشد الرحال)؛ نهي بصيغة الخبر، كما قد جاء في الصحيح بصيغة النهي من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: (لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ...)"[1].

وقال -رادّاً على من اعتبر تحريم السفر لزيارة قبر النبي ﷺ وسائر القبور؛ مجاهرة بعداوة الأنبياء-:

"إن في هذا الكلام من الجرأة على الله ورسوله ﷺ وعلماء المسلمين أولهم وآخرهم؛ ما يقتضي أن يعرف من قال هذه المقالة ما فيها من مخالفة دين الإسلام وتكذيب الله ورسوله، ويستتاب منها، فإن تاب وإلا ضربت عنقه.

وذلك أنه ادعى أنَّه من حرم السفر إلى غير المساجد الثلاثة، أو حرم السفر لزيارة القبور، وقال إنه جاهر الأنبياء بالعداوة وأظهر لهم العناد، فحرم السفر لزيارة قبره وسائر القبور. ذكر ذلك بحرف الفاء، وليس في كلام

---

(١) الإخنائية (١١٢-١١٤).

المجيب إلا حكاية القولين في السفر، لمجرد زيارة القبور.

فإذا قيل: إنه جاهر بالعداوة وأظهر العناد لأجل تحريم هذا السفر، كان كل من حرمه مجاهراً للأنبياء بالعداوة، مظهراً لهم العناد. ومعلوم أن مجاهرة الأنبياء بالعداوة وإظهار العناد لهم غاية في الكفر، فيكون كل من نهى عن هذا السفر كافراً.

وقد نهى عن ذلك عامة أئمة المسلمين، وإمامه مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ صرح بالنهي عن السفر لمن نذر أن يأتي قبر رسول الله ﷺ، مع أن النذر يوجب فعل الطاعة عنده، فلم يجعله مع النذر مباحـًا، بل جعله محرمـًا منهيـًا عنه، لما سئل عمن نذر أن يأتي قبر رسول الله ﷺ، فقال: إن كان أراد مسجد رسول الله ﷺ فليأته وليصلِّ، وإن كان إنما أراد القبر فلا يفعل، للحديث الذي جاء "لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد"[١].

ويقول الشيخ السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أثناء شرحه الأبواب المتعلقة بالقبور التي أوردها الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما ذكر المصنف في البابين يتضح بذكر تفصيل القول فيما يُفعل عند قبور الصالحين وغيرهم، وذلك أنَّ ما يُفعل عندها نوعان: مشروع وممنوع.

أما المشروع: فهو ما شرعه الشارع من زيارة القبور على الوجه الشرعي؛ من غير شدّ رحل، يزورها المسلم متّبعـًا للسُنة، فيدعو لأهلها

---

(١) الإخنائية (١٥٥، ١٥٦).

عمومًا، ولأقاربه ومعارفه خصوصًا، فيكون محسنًا إلى نفسه؛ باتّباع السُّنة، وتذكر الآخرة، والاعتبار بها والاتعاظ.

وأما الممنوع؛ فإنه نوعان:

أحدهما: محرم ووسيلة للشرك؛ كالتمسح بها، والتوسل إلى الله بأهلها، والصلاة عندها، وكإسراجها والبناء عليها، والغلو فيها وفي أهلها إذا لم يبلغ رتبة العبادة.

والنوع الثاني: شرك أكبر؛ كدعاء أهل القبور، والاستغاثة بهم، وطلب الحوائج الدنيوية والأخروية منهم؛ فهذا شرك أكبر، وهو عين ما يفعله عُباد الأصنام مع أصنامهم.

ولا فرق في هذا بين أن يعتقد الفاعل لذلك أنهم مستقلون في تحصيل مطالبه، أو متوسطون إلى الله، فإن المشركين يقولون: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨].

فمن زعم أنه لا يكفّر من دعا أهل القبور، حتى يعتقد أنهم مستقلون بالنفع ودفع الضرر، وأن من اعتقد أن الله هو الفاعل، وأنهم وسائط بين الله وبين من دعاهم واستغاث بهم لا يكفر! من زعم ذلك فقد كذَّب ما جاء به الكتاب والسنة، وأجمعت عليه الأمة، من أنَّ من دعا غير الله فهو مشرك كافر في الحالين المذكورين، سواء اعتقدهم مستقلين أو متوسطين.

وهذا معلوم بالضرورة من دين الإسلام. فعليك بهذا التفصيل؛ الذي يحصل به الفرقان في هذا الباب المهم، الذي حصل به من الاضطراب

والفتنة ما حصل، ولم ينج من فتنته إلا من عرف الحق واتبعه"(١).

ويقول الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"وأمَّا الرجال فيستحب لهم زيارة القبور، وزيارة قبر النبي ﷺ، وقبر صاحبيه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، لكن بدون شد الرحل؛ فالسنة أن تزار القبور في البلد من دون شد الرحل، لا يسافر لأجل الزيارة، ولكن إذا كان في المدينة زار قبر النبي ﷺ، وقبر صاحبيه، وزار البقيع، والشهداء.

أما أن يشد الرحال من بعيد لأجل الزيارة فقط؛ فهذا لا يجوز على الصحيح من قولي العلماء، لقول النبي ﷺ: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى".

أما إذا شدّ الرحل إلى المسجد النبوي، فإن الزيارة تدخل تبعـًا لذلك؛ فإذا وصل المسجد صلى فيه ما تيسر، ثم زار قبر النبي ﷺ، وزار قبر صاحبيه، ودعا له عليه الصلاة والسلام، ثم سلَّم على الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ودعا له، ثم على الفاروق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ودعا له. وهكذا السُنة"(٢).

٥- إنَّ التوسل بالمخلوقين في الدعاء منعه جميع السلف -المتقدمون منهم والمتأخرون-، منعوه ليس هوى من أنفسهم؛ وإنما متابعة لهدي رسول الله ﷺ، فالتوسل إلى الله تعالى من أجل قضاء الحاجات، وتفريج

---

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد (٨٦، ٨٧).

(٢) رسالة في التبرك والتوسل والقبور (٥٥-٥٦).

الكربات؛ ينقسم إلى قسمين: توسل مشروع، وتوسل ممنوع.

فالتوسل المشروع: هو التوصل إلى المقصود في الدعاء بوسيلة جاءت بها الشريعة، مثل التوسل إلى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بأسمائه وصفاته وأفعاله، ومثل التوسل إلى الله بالإيمان به وطاعته، ومثل التوسل إلى الله بذكر حال الشخص من الاضطرار والفقر والحاجة، ومثل التوسل إلى الله بدعاء حي ترجى إجابته.

وأمَّا التوسل الممنوع: فهو التوسل إلى المقصود في الدعاء بوسيلة لم تأت بها الشريعة، مثل: التوسل بجاه المخلوقين وذواتهم؛ سواء في ذلك النبي ﷺ أو آل بيته أو غيرهم، ومن ذلك أيضـًا: الإقسام على الله بالمخلوقين، فهذا من التوسل المبتدع، لا يجوز.

وهذا التقسيم موجود في كتب أهل العلم، وقد ذكروا أدلتهم على ذلك بالتفصيل، ومن ذلك ما ذكره ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: (قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة).

يقول: "وإذا تكلمنا فيما يستحقه الله -تبارك وتعالى- من التوحيد، بيّنا أن الأنبياء وغيرهم من المخلوقين لا يستحقون ما يستحقه الله -تبارك وتعالى- من خصائص، فلا يشرك بهم، ولا يتوكل عليهم، ولا يستغاث بهم كما يستغاث بالله، ولا يقسم على الله بهم، ولا يتوسل بذواتهم.

وإنما يتوسل بالإيمان بهم، وبمحبتهم، وطاعتهم، وموالاتهم، وتعزيرهم، ومعاداة من عاداهم، وطاعتهم فيما أمروا، وتصديقهم فيما

أخبروا، وتحليل ما حللوه، وتحريم ما حرموه، والتوسل بذلك على وجهين:

أحدهما: أن يتوسل بذلك إلى إجابة الدعاء وإعطاء السؤال؛ كحديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار، فإنهم توسلوا بأعمالهم الصالحة؛ ليجيب دعاءهم، ويفرج كربتهم.

والثاني: التوسل بذلك إلى حصول ثواب الله وجنته ورضوانه، فإن الأعمال الصالحة التي أمر بها الرسول ﷺ هي الوسيلة التامة إلى سعادة الدنيا والآخرة. ومثل هذا كقول المؤمنين: ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّاۚ رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرۡ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ﴾ [آل عمران: ١٩٣]؛ فإنهم قدموا ذكر الإيمان قبل الدعاء.

ومثل ذلك ما حكاه الله سبحانه عن المؤمنين في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٩]، وأمثال ذلك كثير.

وكذلك التوسل بدعاء النبي ﷺ وشفاعته، فإنه يكون على وجهين:

أحدهما: أن يطلب منه الدعاء والشفاعة؛ فيدعو ويشفع، كما كان يطلب منه في حياته، وكما يطلب منه يوم القيامة، حين يأتوا آدم ونوحـًا ثم الخليل ثم موسى الكليم ثم عيسى عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ، ثم يأتوا محمداً ﷺ فيطلبون منه الشفاعة.

الوجه الثاني: أن يكون التوسل مع ذلك بأن يسأل الله تعالى بشفاعته

ودعائه؛ كما في حديث الأعمى المتقدم بيانه وذكره، فإنه طلب منه الدعاء والشفاعة؛ فدعا له الرسول، وشفع فيه، وأمره أن يدعو الله فيقول: "اللهم إني أسألك، وأتوجه إليك به، اللهم فشفعه فيَّ"؛ فأمره أن يسأل الله تعالى قبول شفاعته. بخلاف من يتوسل بدعاء الرسول وشفاعة الرسول، والرسول لم يدع له، ولم يشفع فيه؛ فهذا توسل بما لم يوجد، وإنما يتوسل بدعائه وشفاعة من دعا له وشفع فيه"[١].

وبهذا يتبين لنا أنه لا صلة البتة بين مذهب السلف -سواء المتقدمون والمتأخرون- وبين شناعات الكرامية، وإنَّما هي تهم من الخصوم؛ للتنفير مما يخالف معتقداتهم المبتدعة من الحق الذي عند أتباع السلف.



---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (٢٤٠-٢٤٢).

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ؛ وبعد:

تم -بحمد الله وتوفيقه- الانتهاء من دراسة "مقالات فِرقة الكرَّامية"، وقد جاء في ثلاثة مباحث، وخرجت منه النتائج التالية:

١- تنسب فرقة الكرامية إلى محمد بن كرَّام، وقد اشتهرت بقولها بأن الله جسم لا كالأجسام، وأن الإيمان هو التصديق باللسان، وأن المنافق مؤمن في الدنيا، مخلد في النار في الآخرة.

٢- محمد بن الهيصم هو شيخ الكرَّامية في زمانه، وإليه تنسب فرقة الهيصمية من الكرامية، وليسَ للكرّامية مثله في الكلام والنَّظَر.

٣- ترى الكرَّامية أن الله جسم لا كالأجسام؛ وهذا القول مبتدع، وإن أرادوا به معنى صحيحاً بأنه قائم بذاته.

٤- تثبت الكرَّامية صفة الاستواء على العرش لله تعالى، ولكنهم وقعوا في التكييف؛ تارة بذكر المماسّة والملاقاة، وتارة بالقول بالبُعد المتناهي والبُعد اللا متناهي عند بعضهم. والواجب الاقتصار على إثبات الاستواء من غير تمثيل أو تكييف.

٥- تثبت الكرَّامية صفات الله الذاتية بدون تمثيل.

٦- اضطربت الكرَّامية في إثبات صفات الله الفعلية؛ فقد جمعوا بين النصوص وبين علم الكلام؛ فأثبتوا الصفات الفعلية بناءً على النصوص،

وقالوا بأن جنس الصفات الفعلية حادث في ذات الله؛ فالله تعالى -عندهم- كان جسماً خالياً من الحوادث -لا كبقية الأجسام-، ثم حدثت فيه بقدرته القديمة الصفات الفعلية؛ من الخلق والرزق والإنعام والرحمة.

٧- تقول الكرَّامية -بناءً على مذهبهم المضطرب في صفات الله الفعلية-: إنَّ الله صار متكلماً بعد أن لم يكن، ويسمون صفة الكلام قولًا، ويمنعون تجدد آحاد القول؛ منعاً لتعاقب الحوادث في ذات الله.

٨- للكرَّامية قول غريب في التفريق بين الرسول والمرسل؛ يقولون: إنَّ الرسول نبي ورسول قبل أن يوحى إليه، وإذا أوحي إليه صار مُرسلاً، أي: إضافة إلى كونه رسولاً، فإذا مات لم يعد مُرسلاً، وبقي رسولاً فحسب.

٩- جمعت الكرَّامية في مسائل القدر بين موافقة الأشعرية بالقول بالكسب، وبين المعتزلة في القول بالتحسين والتقبيح العقليين، وترتيب الثواب والعقاب عليهما.

١٠- قول الكرَّامية في الإيمان مبتدع وشاذ؛ فقد قالوا: إن الإيمان هو الإقرار باللسان، دون القلب والجوارح، ويقولون: إن المنافقين مؤمنون في الدنيا على وجه الحقيقة، ولكنهم في الآخرة مخلدون في نار جهنم.

١١- تقول الكرَّامية: إنَّ الإمامة لا تثبت إلا بالإجماع، ويجوز عقد البيعة لإمامين في قطرين.

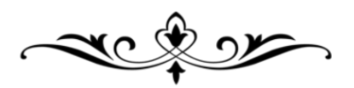
١٢- لا صلة البتة بين مذهب السلف -سواء المتقدمون والمتأخرون- وبين مذهب الكرَّامية في الصفات، فموافقة الكرَّامية للسلف في إثبات

الوارد؛ يُمدحون عليه، وإثباتهم لغير الوارد، أو الوقوع في التكييف والتمثيل؛ يُذمون عليه.

١٣- لا صلة البتة بين شناعة الكرَّامية في التفريق بين الرسول والمُرسل، وبين مذهب السلف في عدم شدِّ الرحال لزيارة القبور عمومـًا، ومنها قبر النبي ﷺ، وكل المسائل الممنوعة في الشرع: كدعاء النبي ﷺ، والنذر، والاستعاذة، والاستغاثة به بعد موته؛ إنما مُنعت لحكم الشرع، لا لاعتقاد زوال الرسالة عن رسولنا ﷺ بعد موته، فكل هذه التهم إنَّما هي من أجل التنفير عن المذهب الحق، والله المستعان.

هذا وأسأل الله تعالى الإخلاص، والتوفيق، والسداد، والقبول.

وصلى الله على محمد وآله وسلّم.



فهرس المصادر والمراجع

١. الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة؛ المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: عمر بن محمود أبو عمر، الناشر: دار الراية، الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

٢. الإخنائية (أو الرد على الإخنائي)؛ المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: أحمد بن مونس العنزي، دار النشر: دار الخراز - جدة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣. الأعلام؛ المؤلف: خير الدين الزركلي (المتوفى سنة: ٧٦٤هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة السابعة: ١٩٨٦م.

٤. الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة؛ المؤلف: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٥. البداية والنهاية؛ المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ - ١٩٨٨ م.

٦. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية؛ المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: د. يحيى بن محمد الهنيدي، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة:

الأولى، ١٤٢٦هـ.

٧. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين؛ المؤلف: طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر (المتوفى: ٤٧١هـ)، عرف الكتاب، وترجم المؤلف، وخرج أحاديثه، وعلق حواشيه: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث - مصر، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٨. التجسيم عند المسلمين (مذهب الكرامية)؛ سهير محمد مختار، ط ١٩٧١.

٩. التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع؛ المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد بن عودة السعوي، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٠. تقريب وترتيب شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي؛ رتبه وعلق عليه: خالد فوزي عبد الحميد حمزة، الناشر: مكتبة الضياء - مكة، ودار التربية والتراث - جدة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١١. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة؛ المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطلحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، المحقق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: دار الراية - السعودية / الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٢. حقيقة التوحيد والفرق بين الربوبية والألوهية؛ المؤلف: علي بن نفيع العلياني، الناشر: دار الوطن، الطبعة: الأولى:١٤١٩هـ.

١٣. درء تعارض العقل والنقل؛ المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

١٤. الرد على الجهمية والزنادقة؛ المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: صبري بن سلامة شاهين، الناشر: دار الثبات للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى.

١٥. الرد على المنطقيين؛ المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: -، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة: -.

١٦. رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، المؤلف: عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزيّ الوائلي البكري، أبو نصر (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: محمد با كريم با عبد الله، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٧. رسالة في التبرك والتوسل والقبور؛ المؤلف: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، الناشر: رئاسة الحرس الوطني جهاز الإرشاد والتوجيه - السعودية، الطبعة:

الأولى: ١٤٢١هـ.

١٨. الرسل والرسالات؛ المؤلف: عمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي، الناشر: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ.

١٩. سنن أبي داود؛ المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة الإسلامية.

٢٠. سير أعلام النبلاء؛ المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه: شعيب الأرؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢١. السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل؛ المؤلف: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الكبير (المتوفى: ٧٥٦هـ)، بقلم: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث - مصر.

٢٢. الشامل في أصول الدين؛ المؤلف: الإمام الجويني، المحقق: د. علي سامي النشار، فيصل بدير عون، سهير محمد مختار، الناشر: المعارف بالإسكندرية.

٢٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب؛ المؤلف: شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي (المتوفى سنة: ١٠٨٩هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٤. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة - السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٥. شرح الأصول الخمسة؛ المؤلف: عبد الجبار بن أحمد، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: د. عبدالكريم عثمان، الناشر: أم القرى للطباعة والنشر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٦. شرح العقيدة الطحاوية؛ المؤلف: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٧. شرح العقيدة الطحاوية؛ المؤلف: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٨. شرح العقيدة الواسطية؛ المؤلف: خالد بن عبد الله بن محمد المصلح.

٢٩. شرح حديث النزول؛ المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد الخميس، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة: الخامسة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٣٠. صحيح البخاري؛ (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله

ﷺ وسننه وأيامه)، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣١. صحيح مسلم؛ (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٢. العبر في خبر من غبر؛ المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٣. العرش؛ المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٣٤. عقيدة السلف وأصحاب الحديث؛ المؤلف: أبو عثمان إسماعيل الصابوني، المحقق: ناصر عبد الرحمن الجديع، الناشر: دار العاصمة.

٣٥. علو الله على خلقه، المؤلف: موسى بن سليمان الدويش، الناشر: عالم الكتب، مكتبة العلوم والحكم – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

٣٦. العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها؛ المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، الناشر: مكتبة أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٣٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (المتوفى: ٨٥٢ هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، البطحاء -الرياض.

٣٨. الفرق بين الفِرق؛ المؤلف: عبد القاهر البغدادي، المحقق: محمد الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة.

٣٩. الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة)؛ تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس، الناشر: مكتبة الفرقان – الإمارات العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٤٠. قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة؛ المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: مكتبة لينة، الطبعة: الأولى: ١٤١٢هـ.

٤١. القول السديد شرح كتاب التوحيد؛ المؤلف: أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، المحقق: المرتضى الزين أحمد، دار الوطن للنشر– السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.

٤٢. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عَزَّوَجَلَّ؛ المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد – السعودية - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٤٣. اللباب في تهذيب الأنساب؛ المؤلف: عز الدين أبي الحسن علي بن

محمد بن محمد بن عبدالكريم ابن الأثير الجزري (المتوفى سنة: ٦٣٠هـ)، ضبطه وحقق أصوله: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٤٤. لسان الميزان؛ المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٤٥. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين؛ المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٤٦. مجموع الفتاوى؛ المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٤٧. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر؛ المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، المحقق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٤م.

٤٨. المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة؛ جمع وتحقيق

ودراسة: د. عبد الإله بن سلمان بن سالم الأحمدي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الثانية: ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٤٩. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين؛ المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطبعة: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٥٠. مقالة التشبيه، وموقف أهل السنة منها، د جابر إدريس، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط ١، عام ١٤٢٢.

٥١. الملل والنحل؛ المؤلف: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الحلبي.

٥٢. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك؛ المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٥٣. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية؛ المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٥٤. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (شرح النووي لصحيح مسلم)؛ المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)،

الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

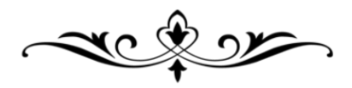
٥٥. موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الكرامية في الإلهيات، عبد القادر محمد عبد الله، رسالة ماجستير عام ١٤٠٩، لم تطبع بعد.

٥٦. النبوات؛ المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر: أضواء السلف، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥٧. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام؛ المؤلف: علي سامي النشار، الناشر: دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة السابعة: ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٥٨. الوافي بالوفيات؛ المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى سنة: ٧٦٤هـ)، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٥٩. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان؛ المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت.



فهرس الموضوعات

